O/FH

حابي

O/FH

الأحد 19 يونيو 2022 | 20 ذو القعدة 1443 | العدد : 199 | 8 صفحات – 10 جنيهات | رئيس مجلس الإدارة: **مجدي سرحان** | الرئيس التنفيذي ورئيس التحرير: **أحمد رضوان** | اقتصادية تصدر كل أحد

الصالون الشهري يقدم نظرة عن المسودة وأولويات القطاع الخاص

حابي تفتح حوارًا مجتمعيًا حول وثيقة ملكية الدولة

10 توصيات ورسائل

1. المسودة إيجابية.. وضرورة وضع تفاصيل أكثر عن آليات التخارج
2. حماية المسؤولين عن عمليات التخارج ضد المبالغة في مساءلتهم
3. الحذر من البيروقراطية.. وهدف تمكين القطاع الخاص أهم من الحصيلة
4. منافسة القطاع غير الرسمي لا تقل حدة عن المنافسة مع الدولة
5. البورصة قادرة على استيعاب تخارجات الدولة.. وتحتاج لبضاعة ضخمة
6. عودة وزارة الاستثمار أو منح صلاحيات كاملة للهيئة ورئيسها
7. وضع حد للأعباء وعدم تحصيل التزامات غير منصوص عليها بقانون
8. منح أفضلية للصناعة في الحصول على التمويل ولو لفترة مؤقتة
9. حسم الطلبات المعلقة مثل شراء أراضٍ ومستشفيات وزيادة خطوط إنتاج
10. الاستمرار في زيادة سعر الفائدة قد يخنق الاقتصاد.. والتضخم مستورد

صالون حابي

الأول عن قضايا الاقتصاد

tatweer MISR | OTA

finance Investment Group | Fawry | ELSEWEDY ELECTRIC | EFG Hermes

ORASCOM CONSTRUCTION | ORASCOM INVESTMENT | ASPIRE HOLDING اسبير كابيتل القابضة للاستثمارات المالية

حابي HAPI JOURNAL

02 37481174 | 0109 671 6699 | www.HapiJournal.com | info@Hapijournal.com

مساهمة إضافية بالتوازي مع لقاءات الحكومة

صالون حابي يبدأ جولات حوار مجتمعي عن سياسة ملكية الدولة

المشاركون قدموا قائمة واسعة من التوصيات والرسائل المهمة

في أول جولة من الحوار المجتمعي الذي أعلنت عنه جريدة حابي حول مسودة وثيقة ملكية الدولة، قدم المشاركون في صالون حابي الشهري، قائمة واسعة من التوصيات والرسائل المرتبطة باتجاهات الوثيقة عمومًا، وأولويات وتحديات عمل القطاع الخاص في هذه الفترة على وجه التحديد.

شارك في الصالون كل من: الدكتور زياد بهاء الدين، نائب رئيس الوزراء ووزير التعاون الدولي الأسبق، والدكتور شريف الجبلي، رئيس لجنة الشؤون الإفريقية في مجلس النواب، وعلاء سبع أحد رواد سوق المال ورئيس شركة ابتكار القابضة، ومحمد الدماطي، نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة الصناعات الغذائية العربية دومتي.

وأدار اللقاء كل من: أحمد رضوان رئيس تحرير والرئيس التنفيذي لجريدة حابي، وياسمين منير مدير التحرير والشريك المؤسس لجريدة حابي، ورضوى إبراهيم مدير التحرير والشريك المؤسس لجريدة حابي.

وشهد اللقاء تقديم نظرة أولية لمسودة وثيقة سياسة ملكية الدولة، وأهدافها الرئيسية، ومدى تناسب البيئة التشريعية للتعامل مع الوثيقة، إلى جانب جاهزية سوق المال للتخارجات الحكومية المرتقبة، وكذلك التحديات الراهنة التي يواجهها القطاع الخاص في بيئة الاستثمار عمومًا، ومدى قدرة الوثيقة والمعايير الحاكمة لها في التغلب على هذه التحديات.

يذكر أن جريدة حابي قد أعلنت بدء حوار مجتمعي حول مسودة وثيقة سياسة ملكية الدولة وأولويات القطاع الخاص، ليكون مساهمة إضافية للحوار الذي بدأته الحكومة الأسبوع الماضي مع مجتمع الأعمال، وعبر شعارها «الالتزام بالتخصص» ستعمل حابي على هذا الحوار من خلال جميع قنواتها الممثلة في: (النسخة المطبوعة – بوابة حابي جورنال – صالون حابي – نشرة حابي)، لتضمن بذلك أوسع تغطية صحفية ممكنة، تناسب أهمية الوثيقة، وتساعد في خروج صيغتها النهائية للنور في أفضل صورة ممكنة.

وإلى تفاصيل اللقاء

د. زياد بهاء الدين: وثيقة سياسة ملكية الدولة ما زالت مسودة وغرض طرحها هو تلقي تعليقات الخبراء عليها

د. شريف الجبلي: ملكية الدولة تمثل نحو نصف الاقتصاد بينما يتولى القطاع الخاص تشغيل 70 % من العمالة

علاء سبع: أكثر من مطلب للمستثمرين المحليين والأجانب لرفع استثماراتهم في مصر

محمد الدماطي: الوثيقة في حد ذاتها مطلوبة في إطار وضع استراتيجية عامة لاستثمارات الدولة والقطاع الخاص

أحمد رضوان: بسم الله الرحمن الرحيم.. أهلًا وسهلًا بحضراتكم في لقاء جديد من صالون حابي الشهري..

نناقش في لقائنا السادس حزمة من المحاور التي ترصد تطورًا هامًا حدث في الآونة الأخيرة وهو صدور مسودة وثيقة سياسة ملكية الدولة.. فقد بدأ رئيس الوزراء فتح حوار مجتمعي حول الوثيقة مع مجتمع الأعمال وخبراء الاقتصاد، ونحن في جريدة حابي نود الاشتباك مع هذا الحوار.

ونستضيف في لقاء حابي السادس الدكتور زياد بهاء الدين، نائب رئيس الوزراء ووزير التعاون الدولي السابق، والدكتور شريف الجبلي، رئيس لجنة الشؤون الإفريقية بالبرلمان ورئيس غرفة الصناعات الكيماوية باتحاد الصناعات ورئيس شركة أبو زعبل للأسمدة والكيماويات، وعلاء سبع، أحد رواد صناعة سوق المال في مصر ورئيس شركة ابتكار القابضة، ومحمد الدماطي، نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة الصناعات الغذائية العربية – دومتي.. أهلًا وسهلًا بحضراتكم، تشرفنا بوجودكم في جريدة حابي.

نبدأ النقاش مع الدكتور زياد بهاء الدين.. فقد تناولت وثيقة سياسة ملكية الدولة في مقالاتك، كما كنت أحد الحضور باللقاء الأول مع رئيس الوزراء الذي شهد مناقشة الوثيقة.

هل يمكن في البداية إعطاؤنا نظرة عامة عن الوثيقة.. وهل ترى أنها أجابت عن الأسئلة التي سبق أن طرحتها في مقالاتك.. ومنها طبيعة مفهوم الدولة فيما يتعلق بالملكية، وطبيعة وضخامة القطاعات المستهدف التخارج منها، والجدول الزمني لها.. وكذلك الشق الثالث المرتبط بمفهوم التخارج ذاته، كيف ستتم وما هي آلياتها؟

د. زياد بهاء الدين: 3 أسباب وراء شعوري بسعادة كبيرة وتأييدي للوثيقة قبل التعرض لمضمونها

مناقشة سياسة ملكية الدولة أمر مهم في حد ذاته وجيد للمستثمرين والمنظمات الدولية

تقسيم أصول الدولة إلى 3 مجموعات.. الأولى تخارج خلال 3 سنوات

المجموعة الثانية ستبقى فيها الدولة مع تقليل حجم التواجد.. والثالثة بقاء الدولة مع زيادة أو تثبيت حصتها

الدكتور زياد بهاء الدين نائب رئيس الوزراء ووزير التعاون الدولي الأسبق

د. زياد بهاء الدين: شكرًا جزيلًا.. أشكرك على الدعوة الكريمة.. وسعيد بالوجود مع الأصدقاء والزملاء الأعزاء.

وثيقة سياسة ملكية الدولة أولًا ما زالت مسودة، والغرض من طرحها في المؤتمر الذي عقده رئيس مجلس الوزراء هو إتاحتها للمناقشة، وتلقي تعليقات المهتمين عليها خلال فترة وصفها بأنها ستتراوح بين شهرين إلى ثلاثة أشهر، وأنا شخصيًا منذ أن بدأ الحديث حول الوثيقة، وظهور مسودة مبكرة لها لم تكن رسمية، كنت في غاية السعادة بهذه الخطوة ومؤيدًا لها تمامًا، وذلك لثلاثة أسباب قبل الدخول في مضمونها.

السبب الأول أنها تعد أحد التوقيتات الواضحة التي تتناول فيها الدولة هذا الموضوع، الخاص بدور الدولة في الاقتصاد، والذي بلا شك أحد أبرز العناوين التي كانت تثير الجدل والقلق من جانب المستثمرين المصريين والعرب والأجانب، وكذلك المنظمات الدولية، فهي قضية شائكة للغاية، وقد كان تناولها يبدو شائكًا، لذلك من الجيد أن تتقدم الدولة بطرح معين في هذا الصدد.

السبب الثاني يتمثل في أنها قد كُتبت وتضم أفكارًا هامة وتفكيرًا منضبطًا، أما الأمر الثالث فيتعلق بكونها متاحة للحوار لمدة تصل إلى ثلاثة أشهر، وهي تعد خطوة عظيمة وغير مسبوقة، وكلما كانت هذه التجربة ناجحة، فإن ذلك يعني أنها لن تقتصر على كونها مفيدة فقط في حد ذاتها، لكن كذلك في أسلوب تناولنا للقضايا الاقتصادية بشكل مختلف ومنفتح وبه شفافية.

وفيما يخص مضمون الوثيقة ذاتها، سأكتفي بوصف أمرين فقط حتى لا أطيل الحديث، أولهما أن الوثيقة تحدد مجموعة من القطاعات الاقتصادية أو الأنشطة، تم تقسيمهم إلى 3 مجموعات، المجموعة الأولى تستهدف الدولة التخارج منها خلال 3 سنوات، والمجموعة الثانية من المقرر أن تبقى الدولة فيها ولكن مع تقليل أو تخفيض حجم تواجدها، والمجموعة الثالثة تعتزم الاستمرار بها مع زيادة حجم الاستثمار أو عدم تخفيضه على الأقل.. وهذه المجموعات الثلاث تم تسمية قطاعات مختلفة كثيرة بها.

الشق الثاني في الوثيقة والذي يتسم بأهميته الكبيرة، هو أن بها نوعًا من الوصف للضوابط التي تحكم استمرار الدولة في بعض هذه الأنشطة، مثل جوانب خاصة بالحوكمة وحقوق الأقلية وضمان وجود بيئة تنافسية، لذلك فإن الأمر لا يقتصر على قرار البيع أو

د. زياد بهاء الدين: الشق الثاني من الوثيقة قدم وصفًا للضوابط الحاكمة لبقاء الدولة في الأنشطة المحددة

ضوابط بقاء الدولة تشمل الحوكمة وحقوق الأقلية ومعايير ضمان البيئة التنافسية

الوثيقة في مجملها بداية طيبة.. والحكم عليها بالنجاح والفشل يجب أن يرتبط بنتائجها

د. شريف الجبلي: قطاعات مثل تجارة التجزئة وبعض مجالات الزراعة يجب أن تتخارج منها الدولة بصورة تامة

منح دور أكبر للقطاع الخاص أحد المطالب المهمة.. ويجب الحديث باستفاضة عن آليات التنفيذ

حابي
ترخيص من شركة كونكورد–لندن
APO- 740386

مديرا التحرير: ياسمين منير، رضوى إبراهيم
المدير الفني: محمد يوسف
مدير الإنتاج: محمد السيد
المدير الادارى: محمد عبدالحميد
الطباعة والاشتراكات والتوزيع: مؤسسة الأهرام 02-27703331/2
التسويق والاعلانات: حابى للدعاية والاعلان
التحرير والاعلانات: 6 شارع عبدالرازق محمد - وزارة الزراعة - الدقي تليفون 02-37481174

التخارج من عدمه، لكن الأهم من ذلك أنها تحدد ضوابط ومعايير وشروط بقاء الدولة في أي استثمار.

فكما ذكرت هي وثيقة مهمة وتعبر عن سياسة حقيقية وليس مجرد برنامج محدد، وبالطبع ما زال المجال مفتوحًا للمناقشة، وهناك مجالات كثيرة للاتفاق والاختلاف يمكن الرجوع لها بعد قليل، لكني أرى أنها تعد بداية طيبة جدًا، ويجب على الجميع التفاعل معها، والحكم عليها بالنجاح أو الفشل يجب أن يكون على ما تأتي به من نتائج وليس من الآن.

هذا هو الوصف البسيط الذي أقدمه، وأتمنى أن يكون لقاؤنا اليوم جزءًا من المساهمة في هذا المشروع الهام.

أحمد رضوان: سنعود لمناقشة التفاصيل بصورة أكبر، خاصة فيما يتعلق بالأسئلة التي طرحت في مقالك، وكذلك فكرة الحياد التنافسي الذي تحدثت عنه الوثيقة، ومحاولة الوقوف على كيفية تطبيقه على أرض الواقع.. لكن الآن أفتح المجال لزميلتي ياسمين منير للتوسع في دائرة الحوار.

ياسمين منير: أود أن أنتقل إلى الدكتور شريف الجبلي.. وفي البداية نريد التعرف على وجهة نظرك الأولية لمسودة وثيقة ملكية الدولة وما تناولته من بنود وقطاعات، وكذلك التعرف على ترتيب الوثيقة في جدول أولويات القطاع الخاص خلال هذه الفترة الاستثنائية التي تشهد متغيرات اقتصادية على نطاق واسع محليًا وعالميًا؟

د. شريف الجبلي: كما ذكر الدكتور زياد بهاء الدين، هذه الوثيقة هامة للغاية، وهذا هو وقتها، بل يمكن القول إنها تأخرت نوعًا ما وفقًا لتقديري، فحسب ما أتذكر فإن ملكية الدولة تمثل نحو 50% من اقتصاد الدولة نفسها، في حين أن القطاع الخاص يقوم بتشغيل نحو 70% من العمالة، وهو ما يعكس وجود أمر غير متوازن بين الجانبين.

وفي الوقت ذاته، فإن استمرار الدولة في بعض القطاعات أثبت على مدى 60 عامًا وأكثر أنها خاسرة، مثل تجارة التجزئة والتي أرى أنها ليست أمرًا منوطًا بالدولة القيام به حاليًا، كما توجد مجالات بالزراعة يجب على الدولة الخروج منها، وهناك جوانب كثيرة في الحقيقة يجب النظر إليها، وذلك لمصلحة البلد، لأن الدولة كمدير لا تتسم بكونها مديرًا جيدًا، وقد شاركت لعدة سنوات في مجالس إدارات شركات قابضة ورأيت عن قرب ما يحدث في الإدارة، لذا أعتقد أنه من الضروري إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في المرحلة القادمة، وهو أمر كنا نطالب به منذ وقت طويل، ولكن من المهم الوقوف على كيفية تطبيقه، وآلية تنفيذ ذلك على أرض الواقع.

يقال إن فترة مناقشة الوثيقة ستتراوح بين شهرين و3 أشهر، لا أعلم إذا كان ذلك الوقت سيكون كافيًا أم لا، لا سيما في ظل وجود تعقيدات كثيرة داخل الجهاز الحكومي والملكية الحكومية، يجب العمل على تجاوزها، ومن المؤكد أن هناك مبادئ سيتم العمل عليها في هذا الإطار، وتمت الإشارة إلى وجود 7 مبادئ، ولكني لم أتطرق للوثيقة بالعمق الكافي بعد.

والفكرة الأساسية للوثيقة جيدة للغاية، وهي أمر طالما طالب به القطاع الخاص، ولكن المشكلة تكمن في آلية تنفيذها، فهناك أمور كثيرة قد تظهر في المنتصف وتعكس وجود مشكلات، لذا من الضروري إتاحة الشفافية والوضوح بالكامل عن الشركات والكيانات التي سيتم طرحها، خاصة على صعيد المجموعة الأولى التي حددتها الوثيقة وتضم الأنشطة المستهدف التخارج منها على مدار ثلاث سنوات، ومنها مجالات النقل والزراعة والتجارة، وجوانب كثيرة سيتم التخارج منها خلال الفترة المحددة، علمًا أن ثلاث سنوات لا تعد مدة طويلة، وذلك لفك الاشتباكات الموجودة، والتي تعد الجزء الأهم في هذا الأمر.

وفي رأيي، هذه الفكرة جيدة للغاية كغيرها من الأفكار الجيدة، ولكن من المهم ألا نقع في مشاكل بعد ذلك، كالبيروقراطية ومشاكل الدولة العميقة وغيرها من الجوانب التي يجب عدم إهمالها، والتفكير جيدًا في حلها.

فإذا كانت هناك نية حقيقية لتفعيل هذه الوثيقة، يجب أن تتوافر الجرأة في التنفيذ، فهذا الأمر بالتأكيد يتطلب نوعًا من الجرأة لأنه يمثل تغيير نظام متبع منذ سنوات طويلة، فدخول الدولة بقوة في الاقتصاد بدأ في الستينيات، واستمر منذ ذلك، ومن المؤكد أن له جذورًا وهو أمر لا يمكن إهماله.

لذا يجب النظر إلى ما ستسفر عنه المناقشات خلال الأشهر الثلاثة القادمة، وأتمنى أن يتسم هذا الأمر بشفافية كاملة وأن تكون هناك نية حقيقية لدى الحكومة للتخارج من الأنشطة التي تم الإعلان عنها، لأن ذلك يعد مطلبًا عامًا ودوليًا، فكل مؤسسات التمويل الدولية تطالب بهذا الشأن.

وأظن أن رئيس الوزراء ذكر أن العمل على إعداد الوثيقة تم منذ نوفمبر الماضي، أي قبل حدوث المشكلات الاقتصادية التي نشهدها حاليًا، مما يؤكد أن هذا الأمر لم يأتِ نتيجة لتداعيات حرب أوكرانيا، أو الوضع الاقتصادي الراهن، بل هو أمر تم التفكير فيه منذ فترة، وهذا شيء جيد، ولنرى ما سيحدث بعد ذلك في هذا الإطار.

رضوى إبراهيم: أنتقل إلى رئيس شركة ابتكار القابضة للحديث عن التطور الذي بدأ يحدث في الفترة الأخيرة، والذي ظهر في البداية من خلال تصريحات تعد بدور أكبر للقطاع الخاص، ثم بدأنا نشهد خطوات فعلية في هذا الإطار.

فطوال الوقت هناك مشكلات مشتركة تواجه المستثمر المحلي والأجنبي، لكن لكل منهما أيضًا مشكلات ذات طبيعة مختلفة عن الآخر.. نود أن نتعرف منك بصفتك أحد أهم رواد سوق المال في مصر، وعلى تواصل مستمر مع عدد كبير من المستثمرين الأجانب، ومطلع على الشكاوى والمشكلات التي تواجههم.. كيف انعكس الاتجاه الذي تسير فيه الدولة حاليًا على انطباعات المستثمرين؟

علاء سبع: أود التحدث في البداية عن الوثيقة التي نتناقش حولها، حيث توجد عدة مشكلات أو مطالب لدى المستثمرين، سواء مصريين أو أجانب، حتى يتمكنوا من الاستثمار بمعدلات أكبر في مصر، وكان واحد من أهم هذه المطالب يتمثل في الوقوف على ما إذا كانت ساحة المنافسة مستوية أم تميل في اتجاه طرف معين، وهذه الوثيقة تحاول أن توضح للمستثمرين طريقة دخول الدولة في القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي من شأنه منح الطمأنينة للمستثمر، لأنه على الأقل سيكون على علم بشروط اللعبة.

ولكن في الوقت ذاته، بعيدًا عن هذه الوثيقة، كان هناك مصطلح سائد وبالأخص في منطقة الخليج هو أن «مصر للمصريين»، ويقصد بذلك أن المستثمر الخليجي عندما يقدم على الاستثمار في مصر لا يستطيع التعامل مع الظروف المحيطة بالاستثمار في مصر، نظرًا للتعقيدات الموجودة، وبالتالي المستثمرون المصريون هم الأقدر على التعامل في هذا الوضع.

لذلك أرى أنه على نفس قدر أهمية تلك الوثيقة، يجب أن يتم إطلاق مبادرة بالتوازي، تؤكد للجميع وجود سياسة للتعامل مع التعقيدات، تأكيدًا على كون الاستثمار في مصر مفتوحًا أمام المستثمرين كافة، وليس فقط الذين لديهم القدرة والصبر على التعامل مع هذه التعقيدات.

لذلك من وجهة نظري يفترض أن يكون ذلك اتجاهًا موازيًا للاتجاه الخاص بهذه الوثيقة، على أن ينطلق كل ذلك تحت مظلة واحدة، وهي الوقوف على طبيعة سياستنا الاقتصادية وما إذا كنا نتبنى اقتصادًا حرًا كاملًا أم لدينا أراء مختلفة.. فمن الضروري البدء بالتوجه الأساسي، ومن ثم يتم الخروج بأكثر من وثيقة، كل منها يتمحور حول موضوع معين.

وهذا لا يقلل من الجهد المبذول في هذا الإطار، والذي من المؤكد أنه جهد كبير، وكما أشار زملائي فهو بداية جيدة، ونتمنى أن يتم الخروج بوثيقة أكمل وأفضل للعامة خلال الأشهر الثلاثة القادمة، ولكن هذه ليست المسألة الوحيدة الهامة، فهناك مجالات أخرى يجب النظر إليها، حتى نتمكن من تشجيع الاستثمار الأجنبي للدخول إلى مصر.

ففي منطقتنا، بدأنا نشهد توجهًا لافتًا للاستثمارات الأجنبية نحو الخليج، رغم أنه يتمتع بوجود فائض من الاستثمارات المحلية، في حين لا تستقطب مصر القدر الكافي من هذه الاستثمارات، والسبب في ذلك يرجع إلى أن بعض المستثمرين الدوليين يرون أن التعامل في الأسواق الخليجية أسهل بالنسبة لهم من التعامل في مصر، رغم أن مصر من المفترض أن تكون جاذبة لهذه الاستثمارات بصورة أكبر من بعض البلدان الأخرى في المنطقة.

لذا يجب دراسة هذا الوضع، ومعرفة كيفية حدوث ذلك.. فهناك دول لديها فائض تحظى باستثمارات أجنبية أكثر من دولة مثل مصر رغم أننا نتسم بوجود أكبر سوق وفرص نمو كبيرة، مما يؤكد ضرورة الالتفات إلى ذلك بالتوازي مع الوثيقة.

أحمد رضوان: محمد الدماطي.. نود معرفة نظرتك لفلسفة صدور هذه الوثيقة وتوقيتها.. وإلى أي مدى ترى كأحد رجال الصناعة أنها تمثل لك فرصة سواء من خلال العمل في وضع تنافسي ربما يكون أفضل، أو النظر في المجالات التي تستهدف الحكومة التخارج منها؟

محمد الدماطي: حتى لا أكرر ما تم الحديث عنه، أؤكد أن الوثيقة أمر كان مطلوبًا منذ فترة، فيما يتعلق بفكرة وضع استراتيجية عامة للمجالات التي تستثمر بها الدولة، وما يستثمر فيه القطاع الخاص، ولكن هناك نقطة هامة للغاية أود الاستباق بها وهي آلية التخارج.

فمن الضروري أن تكون الدولة على وعي كبير بأن التخارج ليس زرًا سيتم الضغط عليه لتنفيذ الخروج، وأن هناك استثمارات كثيرة تم القيام بها على مدار الفترة الماضية قد تتطلب وقتًا أطول للتخارج منها أو بيعها.

ففي مجال الصناعات الغذائية على سبيل المثال، يمكن إنشاء مصنع ينتج طاقات زائدة عن حجم الطلب بالسوق، لذلك عند عرضه للبيع قد لا تجد من يشتريه، فماذا ستكون سياسة الدولة في هذه الحالة؟ هل ستستمر حتى تجد المشتري المناسب أم ستتوقف وبذلك يكون الاستثمار الذي تم ضخه في هذا السياق ذهب بأكمله؟ لذلك يجب أن نفهم جيدًا أن الأمور في التخارج ليست مجرد زر يتم الضغط عليه.

كما أن هناك قطاعات تم الإعلان عن الرغبة في التخارج منها بشكل كامل، أو ترك إدارتها للقطاع الخاص، وبالتالي فإن فكرة الطروحات في البورصة قد تكون غير واردة بشكل كبير، لأن الطرح في البورصة يعني التخلي عن حصة أقلية ويظل التحكم في يد المالك، مما يعكس الحاجة للبيع إلى مستثمر استراتيجي حتى يتولى المسؤولية، وهذا الأمر يجعلنا نتساءل

> **د. شريف الجبلي: فكرة الوثيقة جيدة جدًا.. ولكن علينا الحذر من البيروقراطية عند تفعيلها والتعامل بجرأة**
>
> أتمنى أن تتمتع مناقشات الوثيقة بأعلى درجات الشفافية والالتزام بما يتم الاتفاق عليه
>
> **علاء سبع: أحد التساؤلات المهمة من المستثمرين هو «شروط اللعبة وعدالة المنافسة».. والوثيقة تسعى للإجابة عن ذلك**
>
> «مصر للمصريين» مصطلح سائد في الخليج.. ويعني أن المصري أكثر قدرة على التعامل مع التعقيدات الداخلية
>
> **مطلوب صياغة مبادرة تسير بالتوازي مع الوثيقة تؤكد وجود سياسة لفك التعقيدات وفتح مصر لكل المستثمرين**
>
> يجب تحديد السياسة والتوجه الاقتصادي الرئيسي ثم تتفرع منه الخطط والآليات
>
> **المجهود المبذول في الوثيقة جبار ونتمنى خلال الأشهر الثلاثة المقبلة وضع وثيقة أكمل وأفضل للجميع**
>
> الوثيقة مهمة.. ولكن هناك ضرورة للنظر إلى مسائل أخرى لتشجيع الاستثمار الأجنبي
>
> **الخليج جاذب للغاية للاستثمار الخارجي رغم الفوائض.. لسهولة التعاملات والإجراءات**

هل ستفكر الدولة في عائد مناسب من المجالات التي تمت الإشارة إلى الرغبة في التخارج منها مثل الأغذية وتجارة التجزئة وغيرها، أم ستتخارج الدولة من هذه الأنشطة أيًا كان المقابل الذي ستحصل عليه.

فهذه النقطة يجب أن تكون واضحة على طاولة القرار من الآن، ليكون الاتجاه معروفًا، حتى لا نجد بعد الانتهاء من الوثيقة والمناقشة الخاصة بها، تعذرًا في التنفيذ نتيجة لعدم استقبال استثمارات، لأن الوضع في العالم بأكمله حاليًا ليس مشجعًا للاستثمار.

دعونا نكون واضحين في هذا الشأن، فالظروف الاقتصادية في العالم كله سيئة للغاية، لذلك لا يجب أن نتوقع أنه بمجرد الانتهاء من الوثيقة سنحظى بإقبال استثماري من الجميع، خاصة في ظل الأوضاع الصعبة التي تمر بها مختلف الدول، ومن المتوقع أن تستمر هذه الظروف الصعبة لفترة لن تقل عن عام أو عامين.

فالتخارج فكرة جيدة واتجاه صحيح مئة بالمئة، لكن آلية التخارج ليست سهلة، كما أن القطاعات المطروحة على الطاولة حاليًا، منها استثمارات بمجالات تتسم بوجود طاقات زائدة بالسوق، وهو ما يجعلها غير مغرية للمستثمرين.

ياسمين منير: دكتور زياد بهاء الدين.. أود التوقف معك عند البنية التشريعية في مصر.. إلى أي مدى نحن بحاجة إلى إجراء تعديلات على القوانين الحالية وكذلك إعداد تشريعات جديدة بناء على ما رصدته في الوثيقة؟

د. زياد بهاء الدين: أولًا دعونا نتحدث عن الوثيقة ذاتها، فقد تمت مناقشة ذلك خلال الاجتماع مع رئيس الوزراء، وتم بحث ما إذا كانت هذه الوثيقة ستكون بمثابة مستند أم سيتم رفعها إلى البرلمان لتصدر كقانون، كما ذكر أحد المشاركين أنه من الضروري أن يتم تعديل الدستور وفقًا لها.

أنا شخصيًا لست من أنصار تعديل القوانين بشكل عام، كما أن بعض الوثائق من الممكن أن تكون في لحظة تاريخية معينة لا تقل قيمتها عن القانون، فرغم أنه في حال صدور الوثيقة بالشكل الذي أمامنا حاليًا، لن يكون لها قوة إلزام قانونية، ولكن هذا لا ينفي أنها وثيقة ذات وزن معنوي وسياسي وارتباط رسمي أمام العالم والمجتمع بأسره، لا يقل عن ذلك، لذا أرى أن الوثيقة في حد ذاتها لا تحتاج إلى أن يتم التعبير عنها بقوانين، فعلى العكس من ذلك أرى أنه من الممكن أن تضيع الكثير من قيمتها لو تم النص عليها في صورة مواد.

أما عن البيئة التشريعية، فمن المؤكد أنها من الممكن أن تتحسن عن الوضع الحالي، ولكن الحقيقة أن هذه ليست القضية، فقد تم تعديل قانون الاستثمار 3 أو 4 مرات على الأقل، خلال السنوات العشر الأخيرة، في حين لم يكن أي تعديل منهم مطلوب أو مفيد، بل بالعكس، وبعض تداعيات ذلك كانت إضعاف هيئة الاستثمار، والتي لم تعد هيئة مستقلة، وكذلك إضافة حوافز وضمانات من الصعب للغاية الحصول عليها، فنحن نجد صعوبة في شرحها من الأساس، ناهيك عن الاستفادة بها، كما أنها اعتُبرت تعديلات، وهو أمر سيئ للغاية في التشريع، فالتعديل الذي لا يسفر عن نتيجة جيدة يبشر باحتمالات إجراء تعديلات أخرى في السنوات القادمة.

ولكن هذا ليس الأمر هنا، فهي نوع مختلف لأنها وثيقة سياسية للإعلان عن نوايا الدولة، وقد شبهها أحد المشاركين في الاجتماع مع رئيس الوزراء بورقة أكتوبر التي أطلقها الرئيس محمد أنور السادات في أعقاب حرب 1973، واعتُبرت الإعلان عن بدء سياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر، دون أن تكون ضمن القوانين، فالقضية ليست في القوانين، بل في السياسة التي وراءها.

أحمد رضوان: هل من الممكن أن أطرح نموذجًا لفكرة أهمية تعديل القوانين، هناك على سبيل المثال الكثير من التشريعات منصوص في بنودها على معاملة تفضيلية لبعض الشركات المملوكة لجهات بعينها، سواء هذه المعاملة في صورة الحصول على واردات بجمارك مخفضة أو التعامل بمزايا معينة فيما يتعلق بضريبة القيمة المضافة أو الرسوم أو الضرائب المرتبطة بالدخل.

فكل هذه التشريعات ونحن نتحدث عن وثيقة أساسها بناء نظام يضمن الحياد التنافسي يفترض أن تتم مراجعتها، فعندما يتقدم أحد المستثمرين لشراء شركة كانت مملوكة لجهة ما، أعتقد أنه سيحتاج إلى رؤية الشركة وهي تعمل في وضع تنافسي طبيعي، ولا يحصل عليها ومعها المزايا المنصوص عليها في القوانين التي تمنحها وضعًا مميزًا للغاية عن أي شركة أخرى عاملة في السوق.

د. زياد بهاء الدين: تعليقي على هذا الأمر كما ذكرت سلفًا، بالتأكيد من الممكن أن نجتمع ونتفق على 20 أو 30 أو 40 تعديلًا يمكن تنفيذه، ولكنني لا أرى أن هذه هي الأولوية، فنحن إذا قمنا بتطبيق القوانين المتواجدة حاليًا بشيء من الدقة سنستفيد بشكل أكبر.

وسأذكر مثالًا ذكرته في حديثك وهو الضرائب، وسواء كان رأيك أنها في مصر كنسبة أو كسعر ضريبة منخفضة أو مرتفعة، فضريبة الدخل في حد ذاتها تبلغ 22.5% ولا تعتبر ضريبة مرتفعة للأفراد أو للشركات، ولكن مشكلتنا في أمرين فبجانب ضريبة الدخل هناك ضرائب أخرى عديدة يتم فرضها على الشركات وهو ما يجعل سعر الضريبة الحقيقي أعلى بكثير.

أحمد رضوان: أعلى من 40%.

د. زياد بهاء الدين: ومع ذلك ضع هذا الأمر جانبًا، فلتنظر أيضًا إلى نزيف الرسوم والغرامات والإضافات والتحسينات التي تجعل صاحب العمل اليوم ليس فقط أمام سعر ضريبي مرتفع أو منخفض ولكنه غير معروف بالأساس، فما أقوله إذا اتفقنا على عدم فرض أي رسم أو تحصيل من أي نوع إلا الذي صدر بالقانون، فلن نحتاج إلى تعديل القوانين، بل سنطبق القانون الذي أمامنا تطبيقًا دقيقًا بعض الشيء.

فالأمور الاستثنائية هي التي تجعل المناخ التشريعي مضطربًا بصورة أكبر من كوننا بحاجة إلى التدخل لتعديل قوانين مرة أخرى.

رضوى إبراهيم: سأتوجه بسؤالي للدكتور شريف الجبلي، كشفت مسودة سياسة ملكية الدولة، عن استحواذ الصناعات بمختلف أنواعها على نصيب الأسد من التخارجات التي ستقوم بها الدولة خلال الفترة المقبلة، فهل ترى أن القطاع الخاص الذي يعمل بمجالات الصناعة كانت مشكلته الحقيقية التي أدت إلى تباطؤ توسعاته كما يوجد بينهم من لم يتوسع على الإطلاق الفترة الماضية، كانت ناتجة عن وضع المنافسة التي تشهدها بشكل أو بآخر مع الدولة أم أن الصناعة كانت لديها طبيعة مشكلات أخرى، وما هي؟

د. شريف الجبلي: ماذا تقصدين بالدولة تحديدًا؟

رضوى إبراهيم: أقصد كل ما يمثل الدولة، والجهات التابعة لها.

د. شريف الجبلي: سأتحدث عن الجزء الذي أعلمه والمتعلق بقطاع الأعمال العام، فهو يمثل جزءًا كبيرًا وهو ليس المتسبب في المشكلة لدى القطاع الخاص، فهي شركات متواجدة وقائمة وتحقق خسائر ومكاسب والأمور تسير، وتاريخيًا هناك محاولات تمت للإصلاح، وفي بعض الأحيان يتم إغلاق الشركات كما حدث الآن في عدة شركات، مثل الأسمنت والحديد والصلب لأنها حققت خسائر على مدار سنوات، وكانت تقوم بالسحب على المكشوف من الموازنة العامة للدولة أمام أنظار الجميع، وبالتأكيد كانت تؤثر بالسلب على الاقتصاد.

إنما عند الحديث عن القطاع الخاص والصناعة فهناك مشكلة أخرى تمامًا ولها أبعاد كثيرة، فالقطاع الخاص المصري فيما يخص الصناعة يعاني للغاية من أمور كثيرة.

فهناك أمور إدارية وموافقات ليست سهلة كما يتوقع الجميع، وإجراءات أحيانًا ما تكون معقدة للغاية، وهو ما يواجهه المصنع الذي يريد الحصول على موافقة جديدة أو تنفيذ عمليات توسعية، وهذه المشكلات تمثل تعقيدات يترتب عليها تأخير المشروع لمدة عام أو عامين أو ثلاثة أعوام، فمشكلة تأخر تنفيذ المشروعات والتوسعات نتيجة للتعقيدات الإدارية ليس سهلًا أو بسيطًا.

وبالطبع كانت هناك أيضًا مشكلة الأراضي وبدأت تنفرج حاليًا بتوفر الأراضي اللازمة والمرفقة فأهم شيء أن تكون مرفقة، وبعدما كان قد تم وقف المطور الصناعي عاد مرة أخرى وهو ما سيفيد بالطبع، ولكن التكلفة مرتفعة.

وأعتقد أن تكلفة الأراضي الصناعية في مصر تعد أعلى من مناطق عديدة على مستوى العالم، فالصناعة لها طبيعة خاصة، وعندما يصل سعر متر الأراضي الصناعية إلى 3 و4 و5 و6 آلاف جنيه، فهي تكلفة كبيرة على الصناعة، فعندما يضخ استثمار في الأرض فقط بهذا المبلغ، فلن يكون هذا هو الاتجاه الداعم لتحقيق تنمية صناعية كما يجب.

كما أن هناك مشكلة أخرى خاصة بالتمويل، وهو أمر هام للغاية، ولكن من الأمور الجيدة التي حدثت في هذا الملف، مبادرة التمويل التي أطلقها البنك المركزي بفائدة 8%، وبالفعل ساهمت تلك المبادرة بصورة كبيرة في حل هذه المشكلة، لأنه لا يمكن للصناعة أن تعمل وفقًا لسعر فائدة يصل إلى 14 أو 15%، فهو أمر صعب، ولا يمكن أن يقام مشروع صناعي دون تمويل مصرفي في حدود 50 أو 60 أو 70% من قيمة المشروع بحسب كل مشروع.

وبالطبع عندما تكون تكلفة الأرض والتمويل مرتفعة، سنجد أن عدد المصانع الجديدة التي تم إنشاؤها مؤخرًا من القطاع الخاص ليست بالقدر المتوقع أوالمنتظر.

كما أن إحدى المشكلات التي تواجه القطاع الخاص والصناعة على وجه التحديد، هي أسعار الطاقة التي ارتفعت للغاية، فهناك صناعات تم إغلاقها بسبب الطاقة، وأعلم مشروعًا معينًا كان يعد مشروعًا استراتيجيًا لمصر في الصناعات الكيماوية، يعمل على تصنيع مادة تسمى صودا آش، وهي مادة أساسية تستخدم في صناعة الزجاج ومنتجات أخرى عديدة.

وكان لدينا مصنع في الإسكندرية وتديره أكبر شركة منتجة للصودا آش في العالم، وعندما تمت زيادة سعر الغاز حينها من 5 إلى 8 دولارات تحدث المستثمرون الأجانب حينها أن المشروع لن يسير بهذا الوضع ولم يستمع إليهم أحد ليقوموا ببيع المصنع وغادروا، واليوم مصر تستورد صودا آش بنحو 600 أو 700 مليون دولار سنويًا وقد يكون بأكثر من ذلك بحسب الأسعار الجديدة.

فعندما نكون أمام مشروع بهذه الأهمية وفي ظل احتياجنا له، يجب أن يكون هناك توازن، فهل يمكن أن يسير المشروع وسعر الغاز 8 دولارات وقتها؟ قبل أن تعاود أسعار الطاقة الانخفاض مرة أخرى لتصل إلى نحو 5.75 دولارات للمليون وحدة حرارية.

ولذلك يجب عندما أجد مشروعًا مثل هذا أن أقوم بدراسته جيدًا وبحث مدى احتياجي له من البداية، فصناعة الزجاج في مصر صناعة كبيرة واحتياجاتنا لهذه المادة كبيرة للغاية وهي صناعة استراتيجية في مصر، خاصة أننا نمتلك الخامات الأساسية لها مثل الرمال البيضاء، وأعتقد أن أي

الدكتور شريف الجبلي رئيس لجنة الشؤون الإفريقية بمجلس النواب، ورئيس غرفة الصناعات الكيماوية باتحاد الصناعات ورئيس شركة أبو زعبل للأسمدة والكيماويات

محمد الدماطي: آلية التخارج مهمة جدًا ولن تتم بضغطة زر.. والكثير من الاستثمارات القائمة ستحتاج إلى وقت كبير للتخارج منها

طاقات زائدة جدًا في قطاع الصناعات الغذائية على سبيل المثال.. وبالتالي من الصعب إيجاد مشترٍ في وقت سريع

الحكومة تسعى للتخارج الكامل من بعض القطاعات.. ما يجعل البورصة أداة غير مناسبة نظرًا لكونها أكثر ملاءمة لحصص الأقلية

هل ستفكر الدولة في عائد عند التخارج من قطاعات مثل الأغذية وتجارة التجزئة أم بأي مقابل؟

الوضع في العالم كله غير مشجع للاستثمار.. وهذا تحدٍّ كبير أمام خطط التخارج

د. زياد بهاء الدين: التعامل التشريعي مع الوثيقة وهل ستكون مستندًا أم تصدر بقانون من البرلمان؟.. أحد المحاور التي طُرحت للنقاش

لست من أنصار تعديل القوانين.. وأعتقد أن قيمة هذه الوثيقة لا تقل عن التشريعات

بالتأكيد الوثيقة بوضعها الحالي ليس لها قوة الإلزام القانونية.. لكن لها وزن سياسي ومعنوي وارتباط أمام العالم

د. زياد بهاء الدين: البيئة التشريعية ليست القضية.. والدليل تعديلات قانون الاستثمار التي لم تكن مثمرة وأضعفت الهيئة

أحد الحاضرين لحوار الوثيقة شبهها بورقة أكتوبر التي أطلقها الرئيس السادات وكانت بداية للانفتاح

من الممكن الاتفاق على عشرات التعديلات التشريعية المطلوبة ولكن ليس ذلك هو الأولوية

ضريبة الدخل كمثال ليست مرتفعة.. المشكلة هي الضرائب والرسوم والغرامات الأخرى التي تجعل سعر الضريبة الحقيقي أعلى بكثير

صاحب العمل ليس أمام مشكلة سعر ضريبة مرتفع أو منخفض.. وإنما أمام ضرائب قد تكون غير معروفة

يمكن على سبيل المثال الاتفاق على عدم تحصيل أي رسوم أو التزامات غير منصوص عليها بقانون

د. شريف الجبلي: القطاع الخاص لا يواجه مشاكل في المنافسة مع شركات قطاع الأعمال العام

أبعاد كثيرة لمشاكل القطاع الخاص الصناعي.. منها المعاناة من التعقيدات الإدارية وبطء الموافقات

صناعة يقل المكون المصري الخاص بها عن 60%، أنها ليس لديها مقومات النجاح الكبيرة.

وأفضل دائمًا المنتج الصناعي الذي يكون المكون الخاص به بالجنيه المصري، وهو ما تظهر أهميته على مدار الوقت، فكلما ارتفع سعر الدولار واجهت الصناعات التي تعتمد على خامات من الخارج صعوبات أكثر مع فتح الاعتمادات وهو ما يؤثر عليها بصورة كبيرة.

فعلى سبيل المثال مسألة فتح الاعتماد، استغرق صدور قرار السماح باستيراد الخامات بمستندات تحصيل 3 أو 4 أشهر ما تسبب في توقف المصانع، وهذه أمور يجب النظر إليها جيدًا.

فنحن نتحدث عن أن الصناعة قاطرة التنمية، وتحقيق ذلك يتطلب مراعاة أمور عديدة، والصناعة تحتاج إلى رؤية أخرى تمامًا عما يحدث خلال الفترة الحالية ولا بد أن تكون وفقًا لنظرة شاملة بدلًا من التعامل مع كل جزء على حدة، فهي الآن تعمل وفقًا لسياسة رد الفعل.

فنحن نخلق المشكلة ثم نحاول حلها مرة أخرى، وهو ما يؤخر الصناعة ولا يأتي في صالحنا، فلن ننمو إلا بالصناعة وما أقصده هنا هو النمو السريع، فبالطبع الزراعة هامة للغاية، ولكن لدينا إمكانيات محدودة بسبب عوامل عديدة أهمها حاليًا المياه.

أرى أن القطاع الخاص المصري يحتاج حاليا إلى تشكيل مجموعة عمل من كبار المصنعين ويجتمعون مع الدولة ويبحثون بشكل جدي إن كانوا يرغبون في عمل تنمية صناعية كما يجب في مصر وإن كانت هناك النية لذلك، فهناك مصانع عديدة أغلقت يتحدث البعض عن وصولها لآلاف المصانع ولا أحد يستطيع حصرها حتى الآن.

فالبعض يقول 3 آلاف وآخرون يقولون 8 آلاف، نعم هناك مصانع أغلقت بسبب سوء إدارة وأخرى بسبب خسارة التمويل وأخرى بسبب عدم دراسة السوق بشكل جيد، فهناك عوامل عديدة أدت إلى التوقف، فلم تغلق جميع المصانع بسبب قرارات أو إجراءات تتعلق بالدولة، وبالفعل هناك مصانع توقفت بسبب صاحب المشروع نفسه عندما يكون لديه أخطاء ولكن في النهاية هناك مصانع أغلقت.

وهذا استثمار يمكن إعادة تشغيله مرة أخرى ولكن بسبب أن إعادة تشغيله ليست سهلة، فيجب أن تجتمع الدولة بالقطاع الخاص، فالدولة لا تستطيع وحدها أن تبحث أمور القطاع الخاص فإن لم يجتمعا ببعضهما البعض، وتكون هناك مجموعة عمل بشرط أن تضم صناعًا يفهمون الصناعة جيدًا، كما يجب أن تشمل الصناعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، فالصناعات المتوسطة والصغيرة هامة للغاية في مصر، فليس هناك صناعة كبيرة دون صناعة صغيرة ومتوسطة، ودول عديدة قامت على هذا الأمر، ففي رأيي منظومة الصناعة بأكملها يجب أن تتم مراجعتها باحترافية.

رضوى إبراهيم: سنتطرق إلى المطالب في الجزء الثاني من اللقاء.

أحمد رضوان: الحكومة أعلنت أنها تستهدف 10 مليارات دولار سنويًا من التخارجات لمدة أربع سنوات، من الخطة الموضوعة في هذه الوثيقة، إلى أي مدى يمكن أن تكون البورصة المصرية أداة فعالة في تحقيق جزء من هذا الهدف في الوقت الذي نرى فيه وضع البورصة يتضمن مشكلات، رغم أن الأسواق العربية منذ بداية العام وحتى الآن شهدت عددًا لا بأس به من الطروحات، وتحديدًا في السعودية و الإمارات؟

علاء سبع: البورصة هي مرآة لما يحدث في الاقتصاد، فنحن اليوم عندما ننظر إلى أن البورصة حجم التعاملات الخاص بها أقل بكثير مما كانت عليه، خاصة إذا قمت بحسابها بالدولار منذ 10 سنوات حتى الآن كيف أصبح حجم التعامل؟ أو بالنظر إلى حجم الطروحات، فمن مؤشرات عدة ستقول إن البورصة ليست في أحسن حال كانت عليه، وذلك ليس بسبب خاص بالبورصة، فالأسباب الرئيسية في رأيي خاصة بالبيئة الاقتصادية ككل.

وأحيانًا ما أمثل البورصة بالدفاية التي تعمل بالأخشاب، فكلما وضعت فيها خشب أكثر اشتعلت أكثر، فكلما تجذب شركات جديدة لتنفيذ طروحات في البورصة انتعشت البورصة، فهي تنتعش بكثرة الشركات المتداولة بها، فتخارج الدولة بأرقام كبيرة كما يقال، لا أستطيع النظر إلى البورصة والقول بأنها لا تستطيع تحملها، ففي حال وضع تلك الأرقام في البورصة ستنمو وتتحملها، فالبورصة ستنمو مع نمو المعروض، فليست المسألة عرضًا وطلبًا والطلب محدود.

فالطلب على بورصة في حجم البورصة المصرية لانهائي، وهناك استثمارات عالمية كبيرة الحجم لا نجذب منها إلا فتاتًا صغيرًا حاليًا، ومن الممكن جذب ضعفين وثلاثة وعشرة أضعاف ما يتم جذبه، وبالتالي ليست هناك مشكلة في حجم الطلب ولكن المشكلة في العرض.

وسأتطرق إلى أن المشكلة ليست في النظم الخاصة بالبورصة فهي قوية وتستطيع تحمل أحجام تداول أعلى، وأوافق د. زياد في أنني لا أرى أن القوانين والقواعد التي تحكم البورصة تتضمن شيئًا كبيرًا يعيبها وتجعل الأمور لا تسير على ما يرام، فنحن لسنا بحاجة إلى تغير في البيئة الأساسية أو البيئة التحتية للبورصة فالمشكلة ليست هنا.

المشكلة عندما تقرر أن تتخارج، هي كيفية التخارج، حيث أتذكر عندما جاء سيناتور أمريكي لمقابلتنا في حقبة التسعينيات وكان لديهم مشكلة sav-ing than loan وقاموا بضم كل الأصول الخاصة بهم ووضعوها تحت مظلة شركة واحدة ومنحوه مسؤولية بيعها والتخارج منها، وكان يقول إنه عندما يبيع أي أصل ومن قام بشرائه حقق مكاسب بعد تحسينه سيجد الكونجرس يستدعيه للمساءلة في أنه قام ببيع أصول الدولة بسعر منخفض، أما في حال خسارة من قام بشراء الأصل سيتهمه بعدم منحه المعلومات الكافية وبالتالي سيرفع ضده قضية أنه قام بشراء الأصل بسعر مرتفع.

فإن لم يكن هناك توجه سياسي قوي يحمي القائمين على هذا التخارج من المبالغة في المساءلة، وأن يكون هناك تقدير للظروف التي يعملون فيها، وألا يقال لهم بعد مرور 5 سنوات إنهم فعلوا هذا الأمر أو ذاك لأنه بالطبع ستكون الظروف تغيرت بعد مرور هذه السنوات.

البورصة ممكن أن تقبل وتتحمل التخارج، ولكن طرق التخارج وكيفية حماية المسؤولين بالدولة الذين سيقومون على هذا النوع من الأعمال حتى لا يقول كل منهم سأتركها لمن يخلفني ولا نجد شيئًا يتم تنفيذه.

أحمد رضوان: كيف تفسر التصريحات التي يتم ترديدها خلال الأيام الأخيرة من أكثر من مسؤول حول أن الوقت ليس مناسبًا لاستعادة برنامج الطروحات الحكومية أو التوجه للبورصة في هذه الفترة؟

علاء سبع: تفسير ذلك أن أحوال البورصة حاليًا ليست جيدة، ولكن هذا لا يعني أن الوقت غير مناسب، وبالعودة لمثال الدفاية الخشبية، لو كنت ترى أن الأخشاب بالكامل بدأت تحترق، ولم تعد هناك أخشاب متبقية وبالتالي بدأت النار في الهدوء ستقول إن الدفاية أصبحت لا تعمل، ولكن إذا منحتها وقودًا مجددًا ستعود للعمل مرة أخرى، وبالتالي لا أعتقد أننا نستطيع الإقرار بأن الوقت مناسب أو غير مناسب، والحقيقة أن كل وقت وله أهميته.

فالهدف الأساسي من التخارج ليس أن أحصل على أموال، ولكن الهدف الأساسي هو أن أتخارج من مجالات معينة لفتح المجال أمام القطاع الخاص للعمل، فعندما أتخارج وأحقق 10 قروش أو 12 أو 15 قرشًا فهذه ليست القضية.

فالقضية أني تخارجت وسمحت للقطاع الخاص أن يعمل في هذا المجال، مما يزيد من العائد للبلد بصورة أكبر من الفرق ما بين 10 أو 12 أو 15، وفي الحقيقة لا يمكن القول بأن هذا الوقت هو المناسب أو غير مناسب، فهناك هدف أهم بكثير يجب أن نحققه في أقرب وقت ممكن.

رضوى إبراهيم: ولكن هناك حصيلة معلنة تستهدف الدولة تحقيقها من تلك التخارجات، فهل أزمة التسعير التي كشفت عنها عدة صفقات تمت خلال الفترة الماضية داخل نفس القطاع قد تكون ساهمت في تكوين هذا الرأي أو تلك النظرة للبورصة؟

فهناك أكثر من شركة مقيدة في البورصة تم بيعها بأسعار أقل كثيرًا من شركات أخرى منتمية لنفس القطاع غير متداولة بالبورصة، وعلى سبيل المثال سنجد الصفقات التي تم تنفيذها على شركتي «سوديك» أو «بالم هيلز» جاءت وفقًا لتقييمات مختلفة تمامًا عن التقييم الذي حصلت عليه شركة «أورا».

علاء سبع: أوافقك الرأي تمامًا، ولكن ما سبب هذا الأمر؟ السبب هو أن حجم التعاملات في البورصة قليل حاليًا، وعندما أقوم بطرح شركات أكثر في البورصة وأستقطب مستثمرين أكثر للبورصة وحجم التعاملات يتزايد، سنجد الأسعار في البورصة بدأت تتماشى مع التقييمات الحقيقية للشركات، لكن اليوم يتم الحديث عن أنه يتم الشراء بسعر منخفض للغاية وبعد فترة يتم البيع بسعر منخفض للغاية أيضًا، فالأمر محاط بنوع من التشاؤم، ولن يحل هذه المشكلة سوى فتح الأبواب بشكل أكبر.

ياسمين منير: سأنتقل بالحديث إلى العضو المنتدب لشركة دومتي، نريد أن نعلم كيف من الممكن أن تؤثر الوثيقة على خططكم المستقبلية، سواء في القطاع الذي تعمل به أو إمكانية اختراق قطاعات جديدة تري أن الوثيقة قد تكون فتحت مجالًا أكبر للاستثمار بها؟

محمد الدماطي: القطاع الصناعي كما قال د.شريف مشكلته ليست في الوثيقة فقط، فالوثيقة تمنحك طمأنينة بشأن حجم المنافسة وألا تكون هناك منافسة من خارج القطاع الخاص، وهذا ما يوفر جزءًا من الاطمئنان على المستقبل، ولكن ليس ذلك حل مشكلات الصناعة.

فالصناعة تتحمل أعباء عديدة للغاية بخلاف التصاريح والأراضي، فهي مشكلة متواجدة منذ بداية الصناعة، ولكن الأعباء الكثيرة التي تمت إضافتها على الصناعة خلال الفترة الأخيرة هي ما تحتاج إلى وقفة، الضرائب وتنوعها فإن كانت 22% ولكن يضاف علينا أكثر من نوع ضريبة أخرى ويعود عليك بأثر رجعي وأمور من هذا القبيل، وهذه هي الأمور التي نحتاج إلى إيجاد حلول لها، فالوثيقة نعم جزء من الاطمئنان على المستقبل ولكنها ليست الحل الوحيد.

ياسمين منير: هل هناك توصيات معينة، ترى أننا كنا بحاجة لإضافتها على الوثيقة لحل المشكلات المرتبطة بالصناعة؟

محمد الدماطي: هذه المشكلات لا تتعلق بالوثيقة، فهذه الوثيقة تسمى سياسة ملكية الدولة ولها علاقة بالدولة وتخارجها من الأعمال، وليست لها أي علاقة بحلول مشكلات الصناعة، فهذه لها أمور وتشريعات أخرى من الممكن الحديث عنها.

ياسمين منير: هل ترى أننا بحاجة إلى وثائق أخرى منفصلة لتنظيم هذه الأمور كما قال رئيس شركة ابتكار القابضة؟

محمد الدماطي: نحتاج إلى أمور أخرى، وجلسات عمل منفصلة حتى نستطيع النهوض بالصناعة التي تعد الحل الرئيسي لأي مشكلات في أي دولة على مستوى العالم.

أحمد رضوان: استراحة قصيرة، ونعود لاستكمال الجزء الثاني من اللقاء.

د. شريف الجبلي: الحكومة بدأت في معالجة مشكلة وفرة الأراضي الصناعية المرفقة.. ولكن التكلفة عالية

مشكلة التمويل أيضًا مؤثرة في عمل القطاع الخاص الصناعي.. ولكن مبادرة المركزي قللت منها

أسعار الطاقة المرتفعة تسببت في غلق مشروعات ومنها مصنع لإنتاج مادة الصودا آش الاستراتيجية

أي صناعة يقل المكون المحلي بها عن 60% لا تمتلك مقومات نجاح كبيرة

مصطلح «الصناعة قاطرة التنمية» يحتاج إلى سياسات وإجراءات مختلفة تمامًا.. فلا نمو إلا بالصناعة

يجب تكوين مجموعة عمل من كبار الصناعيين في مصر للتشاور مع الدولة حول كيفية تحقيق تنمية صناعية

محمد الدماطي: الوثيقة تمنح طمأنينة للمستقبل.. ولكن مشاكل القطاع الصناعي الحالية ومنها الأعباء ونقص الأراضي يجب حلها بسرعة

جهد كبير منفصل عن الوثيقة يجب القيام به لحل مشاكل الاستثمار الصناعي

علاء سبع رئيس شركة ابتكار القابضة

علاء سبع: أسباب ضعف البورصة لا تخصها بقدر ما تخص البيئة الاقتصادية عمومًا

البورصة في حاجة لزيادة الطروحات.. ويمكن تشبيهها بالمدفأة التي تشتعل كلما زاد الوقود

لا نجذب من الاستثمارات العالمية إلا أرقامًا ضعيفة.. وهذا يؤكد أن المشكلة ليست في الطلب بقدر ما هي في العرض

المشكلة تكمن في كيفية التخارج وأداء الشركات في مرحلة ما بعد البيع وضوابط المساءلة

ضرورة وجود توجه سياسي قوي لحماية المسؤولين القائمين على عمليات التخارج ضد المبالغة في مساءلتهم

الأحوال غير الجيدة للبورصة حاليًا لا تعني أن الوقت غير مناسب لطروحات جديدة

كل وقت وله أهميته وأهدافه.. وغرض التخارج هو فتح الباب للقطاع الخاص وليس جلب الأموال

سبب انخفاض التقييمات في البورصة هو تراجع حجم التعاملات.. وحل هذه المشكلة بزيادة المعروض

أحمد رضوان: بسم الله الرحمن الرحيم.. أهلا وسهلا بحضراتكم في الجزء الثاني من صالون حابي السادس، والذي يناقش وثيقة سياسة ملكية الدولة، من خلال النسخة التي تم طرحها للحوار المجتمعي، إلى جانب بعض المحاور الأخرى المرتبطة بالتحديات التي يواجهها القطاع الخاص خلال هذه الفترة.

د. زياد بهاء الدين: الوثيقة تحدثت عن تخارج الدولة من الملكية، ولكن هناك شكل آخر من التخارج أعتقد أنه هام ولا يقل أهمية، وهو دور تكتلات الأعمال في إعداد القوانين ووضع السياسات المرتبطة بالاقتصاد.

أعتقد أن هناك الكثير من الدول التي تمنح مساحة أكبر لتكتلات قطاع الأعمال في وضع القوانين والتشريعات وتحديد السياسات العامة للاقتصاد، وذلك بصورة تفوق بكثير ما هو متبع في مصر.. هل ترى أن هذا يعد أحد أشكال التخارج التي يجب النظر إليها، فيما يتعلق بقرار ودور قطاع الأعمال في وضع القوانين وتحديد السياسات؟

د. زياد بهاء الدين: دعونا نبدأ من كلمة تخارج، لأن الوثيقة لا تتحدث عن البيع كوسيلة وحيدة للتخارج، فهناك نحو 5 أو 6 أفكار، وهي أفكار لم تتبلور بعد، وذلك ليس فقط لأنه ما زال أمامنا 3 أشهر من المناقشات، ولكن نظرًا لكونها وثيقة تحديد مسار أو اتجاه، وهو ما يعني أنها لن تتضمن التفاصيل المطلوبة كافة، بل هي فقط تحدد توجهات ونية الدولة.

فقد ذُكر بها أيضًا أنه من الممكن أن يكون أحد أشكال التخارج بقاء ملكية الدولة مع منح الإدارة إلى القطاع الخاص، وكذلك الدخول في أحد أنواع الشراكة مع القطاع الخاص، مما يعكس أن فكرة التخارج الكلي ليست هي الوحيدة بهذه الوثيقة.

ولكن ما أود قوله تعليقًا على مسألة التخارج، أرى أنه من المهم عدم التعامل مع هذه الوثيقة أو السياسة التي تعبر عنها، من خلال معيار وحيد يتمثل في حجم ما تبيعه الدولة من أصول من عدمه.

فالأهم في هذه الوثيقة من وجهة نظري هو الجزء الثاني منها، والذي يتضمن قواعد اللعبة، لأن الدولة لن تتخارج من الأنشطة كافة، كما أن هذا أمر غير مطلوب منها، لذا فإن الأهم من ذلك هو القواعد التي تسمح للقطاع الخاص بالعمل في مناخ آمن وواضح ويحظى بتوقعات سليمة.

لذلك فإن نجاح السياسة التي تعبر عنها الوثيقة لا يقاس بما حققته من مبيعات على مدار عام أو اثنين أو ثلاثة، فذلك يعد معيارًا، لكن المعيار الأهم هو ما حققته في إقامة علاقة صحية بين القطاع الخاص والدولة، وبالطبع جزء من هذه العلاقة الصحية يتمثل في شراكة مجتمع القطاع الخاص في رسم السياسة بشكل عام.

فنحن لدينا في مصر بنية هامة للغاية تم تأسيسها على مدار عشرات السنين، من جمعيات أهلية تمثل مصنعين وصغار المنتجين، إضافة إلى جمعيات رجال الأعمال بالمحافظات وكذلك جمعيات سيدات الأعمال، علاوة على اتحاد الصناعات، واتحاد الغرف التجارية، وهو ما يعكس وجود بنية مدنية كبيرة جدًا من الممكن تفعيلها لتكون الطريقة التي تتفاهم وتتعامل من خلالها الدولة مع القطاع الخاص.

وأؤكد مرة أخرى أن التخارج أحد أدوات تطبيق الوثيقة، ولكن من المهم عدم التعلق بحجم ما سيتم بيعه خلال عام، فلا يجب أن يكون ذلك معيار النجاح أو الفشل، فالمعيار هو صحة العلاقة بين كل من القطاعين العام والخاص.

أحمد رضوان: وهو ما يعد أحد أشكاله فتح مجال للمشاركة في القرار؟

د. زياد بهاء الدين: أحد أشكاله التخارج والشراكة وفتح المجال، وكذلك إتاحة مناخ تنافسي، وأن تكون هناك ضوابط واضحة وحاكمة.

ياسمين منير: د. شريف الجبلي.. على مستوى السياسات المالية والنقدية للدولة خلال هذه المرحلة.. في تقديرك ما المطلوب من صانعي القرار حاليًا لمواكبة توجه الدولة في دعم القطاع الخاص وزيادة مشاركته في الاقتصاد خلال الفترة القادمة؟

د. شريف الجبلي: علاقة القطاع الخاص بالسياسات النقدية والمالية متشعبة، جزء منها خاص بالتمويل وهو ما يعد شقًا أساسيًا، ومن المؤكد أن الفوائد على تمويل الصناعة يجب أن لا تزيد على 8%، وذلك إن كانت هناك رغبة لإقامة صناعة ناجحة وقطاع خاص صناعي، وبالطبع نسبة 5% كافية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فهذه أمور أساسية يجب الإبقاء عليها واستكمال التطوير على ذلك الأساس، ولا يفترض الرجوع في هذا الأمر أو الاتجاه لرفع الفائدة بنحو 2%، فمن الجيد أنه لم يتم المساس بها خلال الزيادات الأخيرة التي شهدتها أسعار الفائدة، لذا من الهام استكمال هذه المبادرات، نظرًا لأن التمويل عنصر أساسي.

وقد رأينا عندما تم طرح الشهادات الادخارية ذات العائد 18%، حجم المليارات التي اتجهت للبنوك، علمًا بأن من بينهم ودائع تم تحويلها إلى هذه الشهادة، إلا أن ذلك يعني وجود الكثير من الأموال غير المستغلة في التنمية.

فالبنوك حاليًا لا تتساهل في تمويل المشروعات، رغم أن هذا هو مهمة البنك الأساسية، والهدف الذي وجد من أجله حتى يكون عنصرًا هامًا في التنمية، ولكن ما شهدته البنوك من مشكلات سابقة دفعها للقيام بهذا الدور في الحدود الآمنة، وذلك من خلال التركيز على العملاء الكبار الذين تم اختبار التعامل معهم من قبل والاطمئنان لهم.

في حين يجد أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومن بدأ مشروعًا حديثًا، صعوبة كبيرة جدًا في الحصول على التمويل، وذلك رغم أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل عنصرًا أساسيًا في النمو الصناعي، خاصة في دولة مثل مصر، وبالنظر إلى المصانع والشركات المحلية الكبيرة نجد أن أغلبها يُعتبر بالنسبة للتصنيف العالمي مشروعات متوسطة، وفقًا لحجم العمالة، وذلك فيما عدا عددًا قليلًا يعد على الأصابع.

لذلك فإن أداة التمويل هي أساس هام يجب مراجعته، ومن الضروري أن تُمنح الصناعة نوعًا من الأفضلية، وإن كان ذلك لمرحلة معينة، حتى تتمكن الدولة من الوقوف على أقدامها صناعيًا، ومن ثم يمكن تغيير ذلك تدريجيًا إذا تبين وجود حاجة إلى ذلك.

ولكن من المؤكد أن هناك احتياجًا لتوفير التمويل في هذه الحدود المنخفضة للفائدة، إضافة إلى الحاجة إلى أداة تمويلية للصناعات الصغيرة والمتوسطة، لا سيما أنه لا يوجد بنك كبير يقرض في هذا الإطار بيسر، فرغم استمرار مبادرة التمويل بفائدة 5%، ولكن من الضروري أن يتم استعمالها بشكل صحيح، فهناك شركات كبيرة أسست شركات صغيرة للحصول على تمويلات بفائدة 5%، في حين أن المطلوب هو أن تستفيد الشركات الصغيرة الحديثة من هذه التمويلات، في ظل أهمية هذه الشريحة التي تسمى برواد الأعمال.

فالدولة تحتاج إلى الإقدام على إقامة مثل هذه الصناعات والمشروعات الصغيرة، والتي ستوفر فرص عمل حتى وإن ترتب على المشروع الواحد تشغيل ما بين 15 إلى 50 موظفًا أو عاملًا فقط.

هذا فيما يخص عنصر التمويل، أما فيما يتعلق بالعملة والتي تعد جزءًا هامًا جدًا، نظرًا لأن كثيرًا من الصناعات محليًا بنيت على خامات مستوردة، فمن الطبيعي النظر إلى التغيرات التي تحدث في هذا الإطار، لكن لا يوجد شيء محدد يمكن تنفيذه حاليًا، فمن الصعب المطالبة بتثبيت العملة، فوفقًا للظروف الحالية أشك أن بمقدور أحد التوجه لأي بنك مركزي لطلب تثبيت سعر العملة عند مستوى معين، فعلى العكس من ذلك أعتقد أنه ستكون هناك مفاوضات لتحرير العملة بصورة أكبر، وهو ما قد يمثل مشكلة فيما يخص الخامات التي يتم الحصول عليها من الخارج، حيث ستكون تكلفتها مرتفعة للغاية، ومن ثم سترتفع تكلفة المنتج النهائي بصورة كبيرة، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة فاتورة الاستيراد بنسبة كبيرة، وبالتالي هذا أمر حساس جدًا، لذلك نحن في حاجة ماسة لدخول استثمارات جديدة واستقطاب رؤوس أموال أجنبية، إلى جانب الحاجة إلى زيادة السياحة، وكذلك زيادة التصدير بمعدلات أكبر من الحالية.

فحجم التصدير حاليًا في حدود 30 مليار دولار، فقد كان يسجل نحو 28 مليار دولار، وهذا العام وصل إلى ما بين 32 و 33 مليار دولار، وذلك على صعيد السلع غير البترولية، ولكن أود أن أنوه إلى أن الأسعار العالمية شهدت ارتفاعًا على مستوى الكثير من السلع، مما أدى إلى ارتفاع قيمة الصادرات، وبالتالي هذه الزيادة تعكس ارتفاعًا في القيمة وليس في الكم.

لذلك هناك حاجة إلى زيادة الصادرات، وهو ما أكد عليه رئيس الجمهورية ووضع هدف الوصول بها إلى 100 مليار دولار، وهو أقل ما يجب تحقيقه من دولة مثل مصر، خاصة أن التصدير يمثل العنصر الأساسي لتقوية العملة المحلية.

فلا يمكن اللوم على محافظ البنك المركزي بسبب انخفاض قيمة الجنيه، فإذا لم يتم جذب سيولة دولارية مقابلة للاستيراد، لا يمكن المطالبة بالحفاظ على قيمة العملة، المنطق يقول هذا، لذا يجب الاتجاه إلى التصدير بصورة أكبر.

وهنا يجب الالتفات إلى وجود مشكلة أخرى في التصدير، وذلك الشق يلام عليه القطاع الخاص، نظرًا لأن ثقافتنا كقطاع خاص لا ترتكز على كوننا مسوقين جيدين، فمن الممكن أن نقوم بإنتاج سلعة دون أن نعرف كيف نقوم ببيعها بشكل جيد خارج مصر، وهذه مشكلة حقيقية.

فنحن نواجه صعوبة في إقناع مصدر مصري بالسفر إلى إفريقيا على سبيل المثال، باعتبارها وجهة تحظى بفرص جيدة للتصدير، حيث نجد أنه لا يرغب في الذهاب أو الدخول في مخاطرة، لذا من الضروري تبني سياسة من شأنها تشجيع المصدر المصري للتوجه إلى الدول الإفريقية، لا سيما في ظل وجود الكثير من الدول التي تسبقنا في هذا السياق، مثل الصين والهند وكذلك تركيا، ذلك فضلًا عن الدول الغربية.

لذلك نحن في حاجة إلى تغيير ثقافتنا التصديرية والإقدام على الخروج وتحمل المخاطرة وفتح شركات بالدول الإفريقية، وأن تتم إتاحة البضائع المصرية هناك فيما يسمى بالمراكز اللوجيستية، نظرًا لأن الطبيعة في إفريقيا تختلف عن غيرها من المناطق، فالمستورد الإفريقي لا ينفذ عمليات الشراء من خلال البريد الإلكتروني، والذي يستخدم حاليًا في التواصل لتحديد المواصفات والسعر، ومن ثم يتم اتخاذ القرار بالموافقة أو الرفض، فهذا الأمر لا يحدث في إفريقيا، حيث إن المستورد الإفريقي يرغب في معاينة البضائع بشكل مباشر ليتمكن من اتخاذ قرار الشراء وسداد قيمتها واستلامها، وهو ما يؤكد أن فلسفتنا في إفريقيا على وجه التحديد يجب أن تكون مختلفة تمامًا.

فيجب التوجه إلى الدول الإفريقية واتخاذ مراكز لوجيستية ووضع البضائع المصرية بها ودراسة السوق بشكل جيد، وتحقيق مبيعاتها، لتبدأ العجلة في الدوران، خاصة أن الصادرات المصرية في إفريقيا تقدر حاليًا بنحو 4 مليارات دولار فقط، أي ما يعادل نحو 10% أو 12% من إجمالي الصادرات المصرية، على الرغم من أن الصادرات إلى إفريقيا من الممكن أن تصل إلى ما بين 40 إلى 60 مليار دولار بسهولة، فذلك ليس رقمًا يعجز الوصول إليه، بل من السهل جدًا تحقيقه، خاصة في ظل وجود عدد كبير من الاتفاقيات الحرة الموقعة مع إفريقيا، مثل اتفاقية الكوميسا واتفاقية التجارة الإفريقية الحرة التي فعلت العام الماضي، مما يعكس وجود مجالات متعددة للنمو، لذلك يجب أن نضمن وجود كم مناسب من العملة الصعبة يكفي لعدم زيادة تكلفة الإنتاج، والتي سترتفع بالتأكيد إذا تم الاستمرار على هذا النهج، لأن التكلفة على المصانع سترتفع بكل تأكيد.

لذا يجب الالتفات إلى أن هذه المنظومة متكاملة، فلا يجب أن نأخذ جانبًا منها ونتجاهل الآخر، فهناك علاقة مباشرة بين الصناعة والعملة والتصدير، كما أن السياحة تلعب دورًا هامًا للغاية كمصدر للعملة، وعليه يجب على الجميع العمل على تحسين هذه المنظومة المتكاملة.

رضوى إبراهيم: أستاذ علاء سبع.. هناك تيار كبير كان يرى خلال الفترات الماضية التي شهدت وجود شكاوى كثيرة تخص القطاع الخاص، أن ملف الاستثمار في مصر ومصالح القطاع الخاص تفرقت مسؤوليتها في ظل عدم وجود وزير للاستثمار.. وبعد أن تم إعلان مسودة وثيقة ملكية الدولة، نرى أنه ما زالت هناك مشكلات أخرى بخلاف الحياد التنافسي الذي تعالجه الوثيقة.

فهل ترى خلال هذه الفترة التي تشهد انفراجة وتوجهًا جادًا لزيادة دور القطاع الخاص، أهمية لوجود وزير استثمار يقوم على ترتيب أولويات تشجيع القطاع الخاص؟ كما نود معرفة ما هي أولويات تشجيع القطاع الخاص من وجهة نظرك؟

علاء سبع: سأجيب عن سؤالك برد بسيط، وهو نعم أعتقد أنه من المؤكد نحتاج إلى وجود وزير استثمار، لأن هذا الملف يعد أحد أهم الملفات.

فنحن نقول إن حجم الاستثمارات التي نحتاج إلى جذبها للدولة من القطاع المصري أو الأجنبي، بهدف تحقيق تشغيل وخلق فرص عمل للمواطنين، يجب أن يفوق حجم المدخرات بالاقتصاد، لذا من الضروري استيراد رأسمال للاستثمار في مصر، وحتى يتم استيراد رأسمال وجذب استثمارات نأمل أن يكون هناك وزير متفرغ لهذا الملف، فيجب القيام بذلك قطعًا.

ووفقًا لنفس المنطق أود التطرق إلى نقطة أخرى.. فما هو أكبر مصدر للنقد الأجنبي في مصر حاليًا؟

أحمد رضوان: تحويلات العاملين بالخارج.

علاء سبع: بالفعل هم العاملون بالخارج، فقناة السويس تحقق نحو 6 مليارات دولار، بينما يدور حجم الصادرات المصرية غير البترولية حول 30 مليار دولار كما ذكر د. شريف الجبلي، في حين أن العاملين في الخارج يقومون بإدخال نحو 32 مليار دولار، وهو ما يعادل قيمة جميع الصادرات المصرية غير البترولية، ويوازي قيمة ما تحققه قناة السويس بنحو 6 مرات.

ففي هذا الملف هناك طلب على نوعية معينة من الكوادر والكفاءات بالدول التي تستقطب عمالة كبيرة وتؤثر في حجم التحويلات من الخارج.. ولكن هل تنظر السياسات المتبعة في كيفية خلق هذه الكوادر؟

فمهنة التمريض على سبيل المثال تعد أحد الكوادر المطلوبة بصورة كبيرة على مستوى العالم، سواء في الشرق أو الغرب، فهل تم الالتفات إلى أهمية التوسع في جامعات وكليات التمريض؟ ونفس الأمر بالنسبة إلى الأطباء كمثال على الكوادر المطلوبة بكثرة خلال هذه المرحلة، علمًا بأن من لن يسافر للعمل في الخارج من شأنه أن يفيد الدولة على المستوى الداخلي، وعليه إذا تم زيادة التعليم وتدريب الكوادر المطلوبة، ففي هذه الحالة من سيسافر سيجلب عائدًا لمصر، ومن سيبقى سيحقق عوائد لنا أيضًا.

ولكني أرى أننا لا ننظر إلى هذا الملف من وجهة النظر تلك، ولا يتم التعامل مع الأمر كونه تصدير خدمة، رغم أن خدمات المصريين بالخارج تعد أكبر عنصر يتم تصديره حاليًا، فالأمر يشبه من يملك مصنعًا يضم إنتاجًا معينًا مسؤولًا عن 60% من مبيعاته، ولكن

محمد الدماطي نائب رئيس والعضو المنتدب لشركة الصناعات الغذائية العربية – دومتي

د. زياد بهاء الدين: مسودة الوثيقة لا تتحدث عن البيع فقط كشكل وحيد للتخارج

المعيار الأهم ليس حجم وقيمة ما ستبيعه الدولة من أصول وإنما نجاح مناخ عمل القطاع الخاص

جزء من العلاقة الصحية مع القطاع الخاص هو مشاركته في رسم السياسة الاقتصادية

مصر تزخر ببنية قوية من الجمعيات الأهلية والمنتجين والمصنعين ورجال الأعمال

علينا عدم التعلق بقيمة تخارجات الدولة لأن صحة العلاقة مع القطاع الخاص هي الأهم

د. شريف الجبلي: التمويل مسألة بالغة الأهمية للقطاع الخاص.. والشهادات مرتفعة العائد جذبت مليارات غير مستغلة

البنوك لم تعد متساهلة في تمويل القطاع الخاص وتركز على عدد محدود من عملائها الدائمين

المصانع الكبرى باستثناء عدد قليل جدًا تصنف عالميًا ضمن المشروعات المتوسطة

يجب منح الصناعة أفضلية في الحصول على التمويل ولو لفترة مؤقتة

من المهم صناعة رواد أعمال جدد عبر توفير التمويل اللازم لمشروعاتهم

د. شريف الجبلي: من الصعب المطالبة بتثبيت العملة في ظل الظروف العالمية الحالية.. وهذا يؤثر في تكلفة الخامات

نحتاج إلى تشجيع دخول استثمارات أجنبية ضخمة وتحقيق زيادة مطردة في قيمة الصادرات

تسويق المنتجات المصرية ليس كما يجب أن يكون.. ويجب وضع سياسة لتشجيع المصدرين على دخول إفريقيا

المستورد الإفريقي لا يشتري عبر البريد الإلكتروني ويتعامل فقط مع بضاعة حاضرة

صادراتنا لإفريقيا تبلغ نحو 4 مليارات دولار.. لكنها قابلة للوصول إلى 50 مليارًا بسهولة

يجب تكوين حجم ضخم من العملة الصعبة لضمان الحفاظ على تكلفة الإنتاج

علاء سبع: نعم نحن في حاجة إلى وجود وزير متفرغ للاستثمار في ظل أهمية هذا الملف في الوقت الحالي

حجم الاستثمار المطلوب لتوفير فرص العمل يفوق معدل الادخار.. وبالتالي هناك حاجة لاستيراد رؤوس أموال

تحويلات المصريين بالخارج المصدر الأكبر للنقد الأجنبي.. فلماذا لا نواكب الطلب على العمالة المصرية بتهيئة الكفاءات والكوادر؟

تصدير العمالة المحترفة لا يلقى الاهتمام اللازم رغم أهميته كمصدر جوهري للعملة الصعبة

هذا المالك قام بتعيين مديري مبيعات لكل المنتجات الأخرى، في حين لم يشتر ماكينات جديدة للمنتج الذي يستحوذ على 60% من المبيعات، كما لم يطور من صناعته.

فإذا كنا ننظر إلى وضع الدولار وسعر الصرف، فإنني أرى أن هذا الملف يحتاج إلى دراسة أكبر، خاصة أن فترة الدراسة والتخرج من الجامعة تتراوح ما بين 4 أو 5 سنوات، وهو ما يعكس عدم وجود فرق زمني كبير بين إنتاج كوادر وإنشاء مصنع جديد، فالأمر لن يحتاج إلى أعوام كثيرة حتى تتم إتاحة الكوادر المطلوبة، لذا أعتقد أنه من الضروري النظر إلى هذا الملف بطريقة مختلفة.

أحمد رضوان: أستاذ محمد الدماطي .. سواء فيما يتعلق بالوثيقة أو بعيدًا عنها.. إذا تحدثنا عن وجود عدد من المطالب أو المشكلات التي تواجه قطاع الصناعة ويجب حلها في أسرع وقت ممكن.. كيف سترتب هذه المطالب؟ وما هي؟

محمد الدماطي: أولًا.. من ضمن المشكلات الكبيرة التي تواجه مصر بشكل عام هي القطاع أو الاقتصاد غير الرسمي، لا سيما أنه أصبح مستفحلًا بصورة كبيرة للغاية في مصر، وأعتقد أن جميع محاولات الدولة لضم القطاع غير الرسمي على مدار سنوات طويلة لم تنجح بالشكل الكافي، وأرى أن ذلك يخلق مناخًا من المنافسة غير العادلة، والتي لا تقل أهمية عن منافسة الدولة للقطاع الخاص، مما يعكس ضرورة العمل على هذين الشقين، فكما قررت الدولة التخارج من بعض القطاعات، وهو أمر جيد ومحمود جدًا، أصبح من اللازم التفكير في كيفية ضم الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي.

فمصر تفقد عشرات المليارات من ضرائب ورسوم نتيجة التهرب الضريبي، علمًا بأن القطاع الرسمي هو من يدفع هذا الثمن، خاصة أنه عند انخفاض الحصيلة الضريبية أو عدم زيادتها بالقدر الكافي تضطر الدولة للرجوع على القطاع الرسمي برسوم جديدة وزيادة الأعباء، وهو أمر غير مشجع، لذا فإن أول المطالب هو ضرورة إيجاد سبل لضم القطاع غير الرسمي، وقراءته بشكل جيد.

المطلب الثاني يتمثل في أهمية إتاحة تخطيط جيد في مصر، حيث تكمن المشكلة في عدم وجود تخطيط سليم لمختلف المجالات، فلا نعرف أين نستثمر.. وليست لدينا جهة تكشف عن القطاعات المتشبعة وتلك التي تحتوي فرص.

ففي مجال الصناعات الغذائية على سبيل المثال، لا توجد جهة يمكنها القول إن سوق الجبن متشبع ولا يحتاج إلى استثمارات إضافية، في حين أن سوق العصائر تحتوي على فرص، وذلك على عكس الكثير من الدول المتقدمة صناعيًا، والتي تكون لديها جهة ما توضح للمستثمرين الفرص المتاحة، وتنوه إلى أنه سيتم إصدار رخص وفقًا لحجم هذه الفرصة، فإذا توافرت فرصة في صناعة المكرونة على سبيل المثال لن يترتب على ذلك التوجه لافتتاح 100 مصنع مكرونة، الأمر الذي يسفر عن منافسة غير إيجابية تؤثر على مستويات الربحية، بل يتم تحديد عدد المصانع المناسب لحجم الفرصة المتاحة بالسوق، وعليه يتم منح رخص لهذا العدد فقط من المصانع.

ولكن نحن نفتقر في مصر إلى هذه الخرائط السوقية، كما نحتاج إلى وجود خريطة استثمارية تكشف عن الفرص الاستثمارية المتاحة، حتى لا يكون الأمر مقتصرًا على السمع فقط، والانسياق وراء الاتجاهات مثل ما نشهده من زيادة في عدد متاجر الهواتف في أحد الشوارع عقب افتتاح أول متجر.

فالصناعة والتجارة في مصر تسير بالطريقة ذاتها، لذا يجب توفير تخطيط سليم وإتاحة جهة تخطر المواطنين بالمجالات التي يمكن الاستثمار بها، والقطاعات الأخرى التي لا يجب الاستثمار بها، وحتى يتم الوصول إلى تخطيط سليم، يجب أن يكون هناك حصر بالاقتصاد غير الرسمي، ومعرفة حجم الاقتصاد الحقيقي لنتمكن من القيام بذلك.

ياسمين منير: د. زياد، نحن سمعنا في هذا اللقاء عن مجموعة كبيرة من مشكلات تفصيلية مرتبطة بقطاعات بعينها، وأمور مرتبطة بقطاعات صناعية أو على مستوى الاقتصاد ككل، فما هي الإجراءات أو الحلول السريعة التي تحتاج إليها مصر في هذا التوقيت، لحين صدور الوثيقة في صورتها النهائية أو اتخاذ إجراءات تنفيذية في إطار دعم تواجد القطاع الخاص بشكل أكبر في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة؟

أحمد رضوان: نظرًا لأن هذه الجولة الأخيرة من الأسئلة، أريد إضافة سؤال، ما هي التوصيات التي تراها يمكن توجيهها للحكومة في هذا الوقت في التعامل مع ملف القطاع الخاص بشكل عام؟

د.زياد بهاء الدين: نظرًا لعدم إمكانية التطرق لجميع الأمور تفصيليًا فدعنا نضع عناوين واسعة ربما تكون تحتها تفاصيل، الوثيقة التي لدينا كما قال جميع الزملاء الأعزاء في هذا اللقاء، هي جزء مهم من القضية ولكنها ليست القضية بالكامل، إلا أنه لا بد أن نعترف أيضًا بأهميتها، فأحد أضلع الأزمة الاستثمارية في مصر هو عدم وضوح دور الدولة وتوغلها في جميع الأمور، فإذا تم حل هذا الأمر ولو جزئيًا من خلال تلك الوثيقة فسنكون حققنا تقدمًا في هذا الأمر.

بالنسبة لي سأختار 3 أو 4 أمور، وقد يكون أجدر مني من يضعون أيديهم في العمل بشكل مباشر، ولكن أعتقد أن مسألة الوضوح الضريبي هامة للغاية، فكما قلت إن سعر الضريبة أيًا كان ما يتفق عليه المجتمع وأيًا كان ما يعلن منه يكون بمثابة عقد ضريبي، أي إن المستثمر وصاحب العمل يسدد ما هو متواجد في القانون، ويكون على علم بذلك من بداية العام ولا يكون هناك مبلغ آخر إضافي مستحق عليه يظهر بشكل مفاجئ طوال العام.

أحمد رضوان: هل نحن نتحدث هنا عن الأعباء وليست الضريبة، فالمسميات تختلف، وهناك على سبيل المثال رسم تنمية ومساهمة تكافلية؟

د. زياد بهاء الدين: وهناك أيضًا مبالغ يتم سدادها عندما تقوم بنقل بضاعة على الطن، وعندما تقوم بتعلية مبنى فيكون هناك مبلغ مالي يسدد على كل دور جديد تتم إضافته.

أحمد رضوان: نعم، نحن نتحدث عن أعباء.

د. زياد بهاء الدين: كل تلك الأمور ليس لها أساس بالقانون من الأصل، وأنا لا أتحدث هنا عن رشوة، ولكن أتحدث عن مدفوعات رسمية بإيصال رسمي ليس لها أساس في القانون، فكل ذلك يجعل من رأيي أن مسألة العقد الضريبي هي مسألة هامة للغاية.

الأمر الآخر الذي أشرتم إليه خلال اللقاء، لأنني مقتنع تمامًا أن مصر يجب أن يكون فيها أمر من اثنين وهذا كان مجال عملي في الماضي، إما إعادة وزارة استثمار وتقود هذه المسألة أو أن هيئة الاستثمار يتم تصعيد دورها وتكون هيئة مستقلة كما كانت يومًا ما، ويكون من يترأس الهيئة لديه صلاحيات وسلطات وزير، فليس من الضروري خلق وزارة استثمار ولكن إما وزارة استثمار أو هيئة استثمار ممكّنة بالكامل كما كانت في وقت ما.

كما أنه هناك أمرًا آخر غير ملموس إلى حد كبير، لكن مسألة البيروقراطية نحن نثقل على أنفسنا فيها زيادة عن اللازم، وقبل أن نفكر في الوقت الذي تحدث فيه الخبراء المتواجدون معنا عن وجود نقص استثمار في العالم بأكمله، ونحن ننافس على مبالغ أقل مما كانت، دعونا نترك ذلك بالكامل أو لا نتركه، ولكن نبدأ بالمتاح أمامنا.

والمتاح أمامنا حاليًا متمثل في كمية الطلبات المقدمة في كل شيء سواء طلبات الحصول على أراض، وطلبات شراء مستشفيات كانت متوقفة وبدأت تنفرج، وطلبات استثمار في مجال التعليم، وطلبات تعلية مبانٍ متوقفة، وطلبات زيادة خطوط إنتاج وغيرها من الطلبات المعلقة، وبالتالي لماذا أذهب للبعيد طالما أمامي كمية من الطلبات الحقيقية التي من خلفها أموال حقيقية تم إيداعها في البنوك وتنتظر فقط صدور الموافقة ليتم الإفراج عنها، دعونا نتخفف قليلًا في هذه الجزئية حتى لو ببعض المخاطر، فلن يحدث شيء، وهذه هي الأمور الأساسية.

بالطبع هناك أمور بعيدة المدى وتحدثنا عنها كثيرًا، يمكن أن تكون ليست حلولًا عاجلة، مثل الإسراع في حل القضايا المتواجدة بالمحاكم، وتطوير التعليم الفني كما قال الأستاذ علاء، ولكن الأمور الأربعة التي ذكرتها أعتقد أنها يمكن تنفيذها الآن وأكتفي بها.

رضوى إبراهيم: د. شريف، ما هي المطالب التي نحتاج إلى تنفيذها بشكل سريع حتى نكون بالفعل قد شجعنا القطاع الخاص على التوسع بشكل عام وليس فقط على مستوى ملف الصناعة؟

د. شريف الجبلي: الأمور التي ذكرها د. زياد، أساسية بالطبع فمسألة الوضوح الضريبي أو الأعباء التي تفرض بشكل عام يجب أن تكون واضحة ومعروفة، ولا يأتي أمر جديد لا أحد يعمله وهذا أمر هام للغاية وأريد التأكيد عليه.

وأهم نقطة في رأيي وأكررها كثيرًا، أن الحكومة لا تعمل وحدها دون القطاع الخاص، بمعنى أنها لا تتخذ قرارات في أمور مصيرية خاصة بالاقتصاد دون الرجوع للقطاع الخاص، خاصة أنه من المفترض نظريًا أن يمثل القطاع الخاص جزءًا أكبر من الاقتصاد خلال المرحلة القادمة، فلا يمكن أن يتخذ أحد قرارات بالنيابة عنه دون علمه وهو لا يعلم بالأساس تفاصيل عمله والظروف المحيطة به، فلا يمكن أن يعمل القطاع الخاص بهذه الطريقة، فليس هناك تناغم ما بين الجهتين.

فالحكومة تعتبر أنها من تتخذ القرار، وهي من تبحث وتدرس ثم تصدر القرار ليتم الاعتراض عليه من جانب مجتمع الأعمال، فهذه الجزئية إن لم يتم حلها ستكون الأمور صعبة للغاية.

ياسمين منير: هل هناك ورقة عمل يتم إعدادها أو مطالب محددة سيتم تقديمها للحكومة الفترة المقبلة في هذا الإطار؟

د. شريف الجبلي: لا، نحن طرحنا أمورًا عديدة طوال الوقت، والمشكلة أننا نسير بسياسة رد الفعل، ودائمًا حيث يتم إصدار شيء ما يتم الاعتراض عليه ونبدأ في عقد اجتماعات ونذكر حول الأخطاء الموجودة في القوانين، سواء قانون العمل أو غيره من القوانين.

فعلى سبيل المثال، قانون الثروة المعدنية تم العمل عليه دون الرجوع إلى خبراء القطاع الخاص الذين يعملون في هذا المجال وهو قانون هام للغاية، ولذلك الثروة المعدنية حاليًا لولا جهود وزير البترول في دفعها لأنها معقدة للغاية والوزير نفسه يواجه حاليًا تلك التحديات.

فالثروة المعدنية المتواجدة في مصر غير مستغلة كما يجب، أولًا بسبب تعقيدات بيروقراطية للحصول على منجم أو محجر، فالعملية ليست سهلة وفي الوقت نفسه أين الصناعة التي تقوم على ذلك؟ ليست هناك صناعة مبنية على الخامات المصرية حاليًا، ولدينا في مصر خامات عديدة.

فمصر غنية بأمور كثيرة ولكن غير مستغلة ولا توجد قيمة مضافة لأنه من الصعب الحصول عليها، وهذا نتاج عدم التواصل بالشكل المطلوب، ولا يوجد من يستمع للقطاع الخاص، وملف الاعتمادات ومستندات التحصيل دليل على ذلك، فهل هذا الأمر تم الحصول فيه على رأي القطاع الخاص قبل إقراره؟ رغم أن الأمر يمسه، ولكن ما حدث هو استثناء الخامات من القرار بعد أن استغرقت المطالبات والمناشدات لمدة 4 أشهر، وهو وقت ليس بقليل في عمر الإنتاج، وكان ذلك بعد تدخل من وزيرة الصناعة.

فالأشهر الأربعة وقت طويل ويمثل ثلث عام، وبالتالي فهذا أهم أمر أريد التركيز عليه، وأي شيء يأتي بعد ذلك سيكون أمره سهلًا طالما يتم الاستماع لرأي القطاع الخاص فيما يمسه من أعمال، ولن يحتاج إلى أن يكون له مطالب عديدة، لأن المطالب جميعها واضحة، فالصناعة لها مطالب معينة ومعروفة وذكرناها في بداية الحديث وذكرها غيري من قبل، والسياحة لها مطالب معينة، وكل قطاع أو مجال له مطالب معروفة، والمطالب تم تكرار الكثير منها لأنه ليس هناك تواصل وهذا أهم أمر بالنسبة لي.

أحمد رضوان: أستاذ علاء سبع، اسمح لي أن أفترض سيناريو تخيليًا بعض الشيء، بناء على مقترح عودة وزارة الاستثمار، دعنا نفترض صدور قرار بعودتها مرة أخرى، وطلب منك تولي هذه الحقيبة، ووافقت، ما هي الاختصاصات التي ترى أنها يجب أن تكون في حامل هذه الحقيبة وما هي أولويات عملك؟

علاء سبع: الحقيقة أنك وضعت افتراضات كثيرة للغاية، وتصوراتي لا تصل لهذه الدرجة من الافتراضات، كما أن معنا د. زياد، والذي كان قائدًا لهذه المسيرة، وسأتطرق لأكثر من شيء، من بين الأمور التي تشجع الاستثمار سواء الداخلي أو الخارجي، يجب أن يكون هناك من يدافع عنك أمام الجهات المختلفة.

وسأعطي مثالًا في الضرائب، فهي لا تتبع وزارة الاستثمار أو هيئة الاستثمار، ولكن عندما تهدر الضرائب دفاتر لشركة من الشركات المحترمة، ودائمًا ما كانت ملتزمة بدفع الضرائب دون مشكلات، فكيف تعطي الحق للمحصل أن يهدر الدفاتر، ثم يتم تقدير ضرائب 100 جنيه على سبيل المثال، وبعد دخول لجنة وعدة أمور أخرى، نجد أن الشركة مطلوب منها دفع 4 جنيهات فقط، ويأتي في العام الذي يليه ويقوم بنفس الأمر.

فهذا يعرقل الاستثمار، ويجب أن يحاسب من وضع 100 والحقيقة كانت 4، ويعود في العام الذي يليه يضع 100 مرة أخرى والحقيقة تكون 4 مجددًا، فمن فعل ذلك يجب أن يحاسب على الضرر الذي تسبب فيه لهذه الشركة ولكل الشركات التي علمت بالواقعة، وبالتالي الاستثمار يحجم عن الدخول.

وفي رأيي أن ضمن أهم الأمور لهيئة الاستثمار أو وزارة استثمار أيًا كان الاسم الذي سيتولى المهمة، إنها تتبنى وجهة نظر المستثمرين أمام الجهات المختلفة بالدولة، والأمر الآخر الذي أراه هامًا للغاية، هو أن كثيرًا من كبار المسؤولين، ورؤساء الهيئات أو الوزراء، يرون الاتجاه المطلوب بالفعل، ولكنها تنزل للتنفيذ وتصل إلى مجموعة من الموظفين الذين لا يشاركون رئيس الهيئة أو الوزير نفس وجهة النظر، فهم ينظرون إليها من وجهة نظر مختلفة، وبالتالي يقومون بتطبيق الأنظمة بهذه الطريقة المختلفة.

ونحن بحاجة لتدريب الموظفين ورفع مستوى الكفاءات التي تتعامل مع المستثمرين، والتي تنظر للمستثمر على أنه إضافة للاقتصاد، وليس على أساس أنه مستغل أو لص، وبالتالي فلن يتم إصلاح الوضع الحالي إلا عندما يكون الاعتقاد أن المستثمرين جزء مهم من الاقتصاد، ويجب أن يتم تشجيعهم لأنهم من يقومون بالتعيين ويوفرون فرص عمل ويدفعون الاقتصاد ويجذبون دولارات للدولة سواء في صورة استثمارات أو تصدير، وحتى تتغير وجهة النظر هذه لن نستطيع تحقيق تقدم قوي.

أحمد رضوان: هل المسألة مرتبطة بالتدريب فقط؟ بمعنى إذا كان العاملون في الضرائب عند مستويات وظيفية ما، مطالبين بتحقيق هدف محدد من الحصيلة، ودخولهم مرتبطة بنمو معين في الإيرادات، فهذه أمور ليس لها علاقة بالتدريب فسواء مدرب أو غير مدرب، هناك هدف محدد يجب تحقيقه.

محمد الدماطي: هذه هي مشكلة الاقتصاد غير الرسمي الذي أتحدث عنها، أنه يتم ترك الشركات التي تستحق هذا ويركز على الشركات الملتزمة فقط.

علاء سبع: ولكن من الممكن أن أضع عقوبة تطبق في حال أنه طلب 100 جنيه كل عام ثم وافقت اللجان بعد ذلك على 4 جنيهات فقط، على غرار ما هو متواجد في مجال سوق المال، فالشركة لها الحق في أن تمنح السوق والمحللين المعلومات التي تجعلهم يضعون تقييماتهم لأداء الشركة أقرب ما يكون للحقيقة، ونفس الأمر يجب أن ينطبق على من

محمد الدماطي: الاقتصاد غير الرسمي أحد المشاكل المؤثرة في مناخ الاستثمار والدولة لم تنجح في مواجهته

المنافسة مع القطاع غير الرسمي لا تقل حدة عن المنافسة مع الدولة

القطاع الرسمي يدفع ثمن عدم تحمل الاقتصاد غير الرسمي أي أعباء

لا توجد خريطة استثمارية واضحة في مصر تحدد الصناعات التي تواجه نقصًا والأخرى المتشبعة

ضرورة وجود جهة مسؤولة عن حصر حجم الإنتاج الحقيقي.. ولن يتم ذلك دون ضم الاقتصاد غير الرسمي

د. زياد بهاء الدين: وثيقة سياسة ملكية الدولة جزء مهم من قضية القطاع الخاص لكنها ليست كل الموضوع

إذا عالجت الوثيقة ولو جزئيًا مشكلة عدم وضوح دور الدولة في الاقتصاد سيتم حل أحد أضلاع الأزمة الاستثمارية

الوضوح الضريبي مهم جدًا.. ويجب التعامل مع السعر المنصوص عليه في القانون كالعقد الضريبي دون إضافة أعباء مفاجئة

يجب إعادة وزارة الاستثمار أو تمكين هيئة الاستثمار وجعلها هيئة مستقلة ومنح رئيسها صلاحيات وزير

هناك استثمار مؤكد يمكن دفعه عبر حسم الطلبات الحقيقية المعلقة مثل الحصول على أراض وشراء مستشفيات والاستثمار في التعليم وزيادة خطوط إنتاج

د. زياد بهاء الدين: ضرورة التخفف في شروط موافقات الاستثمار حتى ولو بقدر من المخاطرة

هناك أمور بعيدة المدى يمكن العمل عليها مثل الإسراع بحل القضايا في المحاكم وتطوير التعليم الفني وغيرها

د. شريف الجبلي: وضوح الأعباء واستقرارها مسألة مهمة للقطاع الخاص

يجب ألا تعمل الحكومة في قضايا الاقتصاد بمعزل عن القطاع الخاص

مجتمع الأعمال يتقدم دوريًا بمطالبه للحكومة.. ولكن المسألة برمتها رد فعل على القوانين والقرارات

قانون الثروة المعدنية على سبيل المثال تم وضعه دون الرجوع لخبراء المجال

رغم توافر الخامات في مصر إلا أنه لا توجد صناعات قائمة عليها بسبب صعوبة الاستثمار في عمليات الاستخراج

وقف مستندات التحصيل تم دون حوار مع مجتمع الأعمال.. والمشكلة لم تحل إلا بعد مرور 4 أشهر وهي فترة مؤثرة في عمر الإنتاج

استطلاع رأي مجتمع الأعمال في القرارات والقوانين يسهل تنفيذها ويقلل من المطالب

مطالب مجتمع الأعمال في مختلف القطاعات معروفة.. والمشكلة الأهم هي عدم التواصل

علاء سبع: لتشجيع الاستثمار الداخلي والخارجي يجب أن يكون هناك من يدافع عن المستثمر أمام الجهات المختلفة

إهدار الدفاتر والتقديرات الضريبية الجزافية أحد عراقيل الاستثمار.. وتجب المحاسبة على الأضرار الناتجة عنها

المشاركون:

الدكتور زياد بهاء الدين
نائب رئيس الوزراء ووزير التعاون الدولي الأسبق

الدكتور شريف الجبلي
رئيس لجنة الشؤون الإفريقية بمجلس النواب، ورئيس غرفة الصناعات الكيماوية باتحاد الصناعات ورئيس شركة أبو زعبل للأسمدة والكيماويات

علاء سبع
رئيس شركة ابتكار القابضة

محمد الدماطي
نائب رئيس والعضو المنتدب لشركة الصناعات الغذائية العربية - دومتي

أدار اللقاء:

أحمد رضوان
رئيس التحرير والرئيس التنفيذي لجريدة حابي

ياسمين منير
مدير التحرير والشريك المؤسس لجريدة حابي

رضوى إبراهيم
مدير التحرير والشريك المؤسس لجريدة حابي

تصوير فيديو: عمار علاء
مساعد مصور: نورهان أسامة
فوتوغرافيا: محمد عبده
فيديو جرافيك: محمد صلاح الدين
مونتاج ورؤية إخراجية: إيهاب عبد المقصود
إعداد للنشر: إسلام سالم وباره عريان

www.HAPIJOURNAL.com

علاء سبع: الموظفون لا يطبقون نفس السياسات التي يتبناها المسؤولون ومتخذو القرار.. ويجب تغيير وجهة نظرهم عن المستثمر

محمد الدماطي: أحد مشاكل الاستثمار هو ترك الاقتصاد غير الرسمي دون أعباء وزيادتها على الاقتصاد الرسمي

علاء سبع: أقترح معاقبة من يضع تقديرات غير واقعية للضرائب والرسوم على الشركات.. والمسألة يجب أن ترتبط بمدى تناسب الحصيلة مع القانون

للأسف.. أهمية الصفقات المصرية بالنسبة لبنوك الاستثمار العالمية تراجعت بشدة

الكثير من الصفقات تمت مؤخرًا دون بنوك استثمار بدلًا من تشجيعها وتقويتها

استحواذ كيانات حكومية على عدد من بنوك الاستثمار المحلية يؤثر في قدرتها على الإبداع

يحصلون على أموال من المستثمرين إن كانت رسومًا أو ضرائب أو غيرها.

فالهدف ليس زيادة الرسوم فقط، لأن الجميع يعلم أنه لو تمت زيادة الرسوم إلى 100% فالجميع سيغلق، ولن يقوم أحد بشيء، ومنحنى لافر معلوم منذ سنوات، فيجب أن يكونوا على علم أن وظيفتهم ليست الحصول على أعلى عائد ممكن، ولكن يجب أن يكون أكثر عائد متقارب لما ينص عليه القانون.

رضوى إبراهيم: أريد طرح سؤال آخر في سياق افتراض كونك وزير الاستثمار إذا سمحت لي، الجميع يعلم أن بنوك الاستثمار تلعب دورًا كبيرًا للغاية في تسويق وترويج الاستثمار طوال الوقت، ولكننا شاهدنا تراجعًا كبيرًا في هذا الدور خلال الفترة الماضية، في تقديرك ماذا يحتاج هذا النشاط لاستعادة دوره مرة أخرى؟

علاء سبع: بالنسبة لصناعة بنوك الاستثمار في مصر، للأسف أن أهمية مصر وأهمية حجم الصفقات التي تتم في مصر بالنسبة لبنوك الاستثمار العالمية تراجعت للغاية، فحاليًا آن أذهب لأي بنك استثمار عالمي وأدعوه لتسويق شركة أو محفظة معينة أصبح أمرًا صعبًا، لأنه سيأتي وسيستغرق 9 أشهر في العمل الذي يمكنه إنجازه في شهرين أو ثلاثة أشهر فقط في أي منطقة أخرى.

كما أن حجم أو قيمة الاتفاق الذي تمنحه إياها أصغر كثيرًا مما يحققه في أي منطقة أخرى، فأصبح من الصعب للغاية استقطاب بنوك الاستثمار العالمية.

وفي الوقت نفسه، نجد أنه تم الاستحواذ على كثير من بنوك الاستثمار المصرية من جانب جهات حكومية تتبع الدولة خلال الفترة الماضية، وبنوك الاستثمار مبنية على نوع من الإبداع، وهذا لا يتماشى مع توجهات الإدارات الحكومية، وبالتالي فنحن في الحقيقة نقوم بتحجيم هذه الصناعة بشكل كبير، وهذا آخر شيء مطلوب أن نقوم به في الوقت الذي نريد أن نستقطب فيه استثمارات، لأن بنوك الاستثمار الكبرى بالخارج لن تأتي إلينا حاليًا، ونحن نصغر من حجم بنوك الاستثمار المحلية، والقطاع مستمر في التقلص بشكل كبير.

ونحن نرى اليوم صفقات كبيرة تحدث من دون بنوك استثمار، وأرى أننا في حاجة لتشجيعهم حتى يستطيعوا أن ينموا، وبالتالي يستطيعون أن يتناصفوا المسؤولية مع بنوك الاستثمار العالمية، فالبنك العالمي الذي نطلب منه تنفيذ صفقة يرى أنها صغيرة للغاية على حجم أعماله، من الممكن أن يقبلها إذا كان هناك بنك مصري يمكنه مساعدته فيها، وبالتالي يكون حجم المجهود الذي سيبذله أقل، ولكن أن يظل هؤلاء في سكة وهؤلاء في سكة أخرى مع استمرار تقلص النشاط بهذه الصورة، فلن نستطيع تشجيع هذه الاستثمارات.

ياسمين منير: سأوجه سؤالي الأخير إلى الأستاذ محمد الدماطي، كونك تمثل شركة في قطاع الصناعات الغذائية وفي الوقت نفسه هي شركة مدرجة بالبورصة، فما هي التوصيات التي تراها من وجهة نظرك تعتبر بمثابة عاجلة، ويجب اتخاذ خطوات بشأنها حاليًا على مستويي سوق المال أو المناخ الاقتصادي؟

محمد الدماطي: ليس هناك شيء أضيفه عما قاله الزملاء في اللقاء، ولكن أنا أرى مسألة الفائدة البنكية مهمة، وأعلم أنه ستكون هناك زيادات في سعر الفائدة، وأتمنى فقط ألا يكون هناك تقييد، وبالطبع عندما يكون هناك تضخم يتم رفع الفائدة، لكن أعتقد أنه سيكون مضرًا وخانقًا للنشاط الاقتصادي خلال الفترة المقبلة، خاصة أن حجم السيولة في السوق منخفض لأن جزءًا من رأس مال التجار تآكل بفعل التضخم.

وعلى الرغم من توقعات زيادة أسعار الفائدة البنكية خلال الفترة المقبلة، لكنني لا أرى أن هذا حل لأي شيء، فالتضخم في مصر نتج عن زيادة الأسعار العالمية وليس نتيجة زيادة الاستهلاك في السوق حتى نحاول منعه عن طريق أسعار الفائدة، وأي زيادات في الفائدة تؤدي إلى سحب سيولة من السوق بشكل أكثر، وبالتالي تخلق حالة ركود أكبر، وتزيد من أعداد المصانع المتوقفة، ويسبب مشكلات في التشغيل، ولذلك أعتقد أن هذا آخر ما نحتاج إليه في الوقت الحالي.

أحمد رضوان: أتوجه بالشكر لحضراتكم على وقتكم الثمين، وبإذن الله تكون هذه بداية لسلسلة من اللقاءات الأخرى حول مطالب القطاع الخاص، ووثيقة سياسة ملكية الدولة، وغيرها من الأمور المرتبطة بما قالت عنه الحكومة إنه أولوية في هذه المرحلة.

وأود أن أشكر الدكتور زياد بهاء الدين، نائب رئيس الوزراء ووزير التعاون الدولي سابقًا، والدكتور شريف الجبلي، رئيس لجنة الشؤون الإفريقية بالبرلمان ورئيس غرفة الصناعات الكيماوية باتحاد الصناعات ورئيس شركة أبو زعبل للأسمدة والكيماويات، والأستاذ علاء سبع، خبير أسواق المال ورئيس شركة ابتكار القابضة، والأستاذ محمد الدماطي نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة الصناعات الغذائية العربية – دومتي.

وأشكر زميلتي ياسمين منير ورضوى إبراهيم، وزملائي في التصوير، وإن شاء الله نلتقي مرة أخرى في لقاء جديد من صالون حابي.

The 6th Roundtable

Under The patronage of

وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
Ministry of Housing, Utilities & Urban Communities

THINK COMMERCIAL Roundtable

Egypt's Real Estate Market
Mechanisms to Overcome The Global Economic Crisis

21 June 2022 | The Nile Ritz Carlton

Platinum Sponsor: HOMETOWN DEVELOPMENTS

Golden Sponsor: cred

Silver Sponsor: ECB PM&CONSULTANCY ENGINEERING CONSULTING BUREAU HOUSE OF EXPERTISE

Bronze Sponsor: TLD THE LAND DEVELOPERS | MENASSAT DEVELOPMENTS | CRITERIA DESIGN GROUP designs that add value Arch. HESHAM HELAL | N.C.D NEW CAIRO DEVELOPERS

Media sponsor: اليوم السابع | البورصة | Daily News Egypt | Economy | Think Commercial Magazine | حابي | المال | Forbes | كابيتال | أصول | Property Plus

PR Partner: JUPITER COMMZ

Organized by: MEDIA AVENUE

info@mediaavenue.com

Mobile:0 100 402 7070